Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies
Vol. 1 - No. 48 - Mach 2019

مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية
المجلد (1) - ع (48) - آذار 2019

تنامي دور المستوطنين في دولة إسرائيل وأثره على الحل السياسي

The Increasing Role of Settlers in the State of Israel and its Impact on the Political Solution

د. عمر حلمي الغول
أستاذ مساعد/ كاتب / صحافي
عضو في المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية

Dr. Omar Hilmy Alghoul
Assistant Professor/ Writer/ Journalist/Member of PCC-PLO/ Palestine
oalghoul@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/12م، **تاريخ القبول**: 2019/2/20م
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

Received: 12/12/2018, **Accepted**: 20/2/2019
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2632759
http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

ملخص:

يتناول هذا البحث دور الإستيطان والمستوطنين في تشكيل دولة ونخباً وسياسات، حيث يعرض البحث - مستخدما المنهج التحليلي النقدي - لظاهرة الإستيطان من حيث مرجعياتها الدينية والسياسية والإقتصادية والقانونية والأمنية، وكذلك ظروفها وتاريخها، وعلاقة الظاهرة بتطورات المجتمع الإسرائيلي، والمؤثرات، التي حولته، وحولت أولوياته، ونقلت المستوطنين من هامش الفعل السياسي إلى مركزه.

إلى ذلك، فإن البحث يقوم بتفكيك ظاهرة الإستيطان إلى عواملها الأولية بإعتبارها فعلا إستعماريا يخدم الفكرة العامة للإستعمار الأوروبي الأميركي، لكنه يتخذ مرجعية دينية حاخامية.

البحث - من خلال الإستعراض التاريخي، وإعادة سرد التاريخ وتفسيره أيضا - يشير إلى ان الإستيطان شكل دائما وأساسا قلب المشروع الصهيوني من بدايات القرن العشرين وحتى حكومة نتنياهو الأخيرة 2019، وإن آليات الإستيطان وكيفياته لم تتغير طيلة قرن كامل، حيث تقوم إسرائيل بالإلتفاف على القرارات الدولية. كما تجند كل إذرعها الأمنية والسياسية لتعزيز هذا الإستيطان بألاعيب قانونية شكلية أو إنهاك الفلسطيني وتخويفه.

وفيما يتعلق بالأرض المحتلة عام 1967 فإن المستوطنين - حسب البحث - إنتقلوا من الأطراف العمل السياسي إلى قلبه ومركزه. ومنذ عام 1976، وهو العام الذي إنطلقت منه كتلة غوش أيمونيم وحتى 2019 فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بتمويل ورعاية الإستيطان الإستعماري، بإعتباره أداة الإحتلال وتجسيده. كما أن ثقل وتأثير ومشاركة أحزاب المستوطنين ومن يدعمهم ويناصرهم أصبح كبيرا، إلى درجة أن الأحزاب الرئيسية تبنت الإستيطان كأحد السياسات الأساسية، التي تجمع حولها.

يخلص البحث إلى ان الحل السياسي المفترض بين إسرائيل والشعب الفلسطيني أصبح أكثر صعوبة، وابعد منالا بسبب نهم وجشع الأحزاب الصهيونية، التي لم تعد تؤمن بأي تسوية سياسية تقوم عن التنازل عن أي أرض محتلة. فالتسوية، التي تطرح الآن بتأثير من الفكر الحاخامي المتطرف تقوم على هندسة ديمغرافية وليست جغرافية.

الكلمات المفتاحية: المستوطنين، الاستيطان، الحل السياسي، المجتمع الإسرائيلي، الاراضي الفلسطينية.

Abstract

This research sheds light on the role of the settlement movement and settlers in forming Israel as a political state. The research relies on critical and analytical thinking in order to present the settlement colonialism phenomenon focusing on its religious, political, economic, legal and security perspectives, as well as its historical background and its relation with the development of the Israeli society. The researcher pointed out how this phenomenon and the settlers became the core of the Israeli state and politics. Moreover, this research examines and analyzes the origins of this colonial phenomenon, for it is derived from a Euro-American colonial hegemony. Thus, it takes a Rabbinate religious ideology.

Through reviewing, recalling and reexamining the historical background of the settlement movement, the researcher argues that the settlement movement is the framework and the core of the whole Zionist project since its beginning in the 19th century, until nowadays with the current Netanyahu's government in 2019. Thus, it is obvious that the mechanisms and reasons of the settlement movement are the same as how the Israeli government manipulates the international resolutions regarding the illegal position of settlement. In addition to this, the Israeli government employs in reinforcing the settlement movement by either legal manipulation or by practicing violence on the Palestinians.

Furthermore, regarding the occupied territories of 1967, the settlers role has transformed from a minor political role to a major and a centric role. Since 1976, which is the year when the Likud political party was established, until now, the Israeli government has been sponsoring and encouraging settlers' colonial projects, as these colonial projects represent occupation and are a manifestation of their colonial ideologies. However, the participation of settlers' political parties and the support they receive have increased since. Thus, the major political

parties in Israel have adopted this ideology as a way to gain votes in the elections.

As a conclusion, the researcher concludes his paper arguing that the political resolution to end the conflict between Israel and the Palestinian people has reached a deadlock. This is because of the greed of the Zionist political parties, for they do not believe in reconciliation or giving up the occupied territories. In fact, the reconciliations proposed nowadays are affected by the extremist Rabbinate ideology which works on a demographic solution rather than a geographic one.

***Keywords**: Settlers, Settlement, Political Solution, The Israeli Society, The Palestinian Territories.*

مقدمة

الاستيطان الاستعماري في أرض فلسطين منذ أول حجر في أساسات أول مستعمرة صهيونية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في الخالصة، كان وما زال يشكل عامل هدم للحياة الآمنة وللسلام في الوطن الفلسطيني، من جهة، وتأصيلاً لمشروع استعماري من طراز خاص، يقوم على ركيزة النفي للشعب صاحب الأرض ولتاريخه وهويته عبر عملية الاقتلاع والإجلاء، وفي الوقت نفسه إحلالاً لمجموعات إثنية من اتباع الديانة اليهودية على حساب الشعب والأرض الفلسطينية، من جهة أخرى، هذا المشروع الاستعماري المدعوم من الغرب الراسمالي عنوان البحث، وفي استعراض لإشكالية الاستيطان الاستعماري الصهيوني وللأسئلة المثارة والمرتبطة به، وللفرضية النظرية، وأيضاً لمنهجية البحث للوقوف على الظاهرة الاستعمارية بملامحها ومكوناتها المختلفة.

الإطار النظري

مّر المشروع الاستعماري الصهيوني على فلسطين العربية بمراحل عدة غير منفصلة عن بعضها البعض، منذ كان فكرة في مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897، مروراً بمؤتمر كامبل بنرمان 1907/1905، إلى سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور المشؤوم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 وقبلها وخلالها وبعدها موجات الهجرة اليهودية الصهيونية من أصقاع الأرض إلى فلسطين وبناء المستعمرات على الأرض الفلسطينية العربية وصولاً إلى تجسيده في شاكلته الرسمية المتقدمة ببناء قاعدة الارتكاز الأساسية، أي بناء وإعلان دولة إسرائيل الكولونيالية على مساحة 78% من أرض فلسطين التاريخية على أنقاض نكبة الشعب العربي الفلسطيني في أيار/ مايو 1948، وما زالت حركة صيرورته حتى الآن (2018) تدور دون توقف. وتميزت سيرورته بنواظم الرؤية الاستراتيجية للحركة الصهيونية وشعاراتها الأساس "من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل"، و"أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، و"العودة لإرض الميعاد" و"شعب الله المختار". غير أن البراغماتية الصهيونية تعاملت مع المتغيرات الجيوبولتيكية بمرونة عالية دون الحياد عن الهدف الاستراتيجي، ما أتاح لقادة دولة التطهير العرقي الإسرائيلية تخطي العقبات في المراحل المختلفة من تطوره.

وما كان لهذا الاستعمار الاقتلاعي الإجلائي والإحلالي الصهيوني أن يرى النور في فلسطين لولا الدور الأساسي، الذي لعبته الدول الراسمالية الغربية، التي ما زالت حتى الآن (2018) ترعاه لما لذلك من ارتباط عميق بمصالحها الاستراتيجية. حيث أوصى المؤتمرون من الدول الاستعمارية في مؤتمر كامبل (بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا وإيطاليا) 200 شخصية من علماء السياسة والاقتصاد والزراعة والبترول والتاريخ والاجتماع بأن "مصدر الخطر الحقيقي على الدول الاستعمارية، إنما يكمن في المناطق العربية من الدولة العثمانية، لا سيما بعد أن أظهرت شعوبها يقظة سياسية ووعياً قومياً ضد التدخل الاجنبي والهجرة اليهودية (...) ورأى المؤتمر ضرورة العمل على (الحؤول دون تطور المنطقة، وإبقائها في دوامة التخلف) وعلى (خلق شروط التفكك والتجزئة والانقسام)، وإنشاء دويلات مصطنعة تابعة للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها. ولذا أكدوا على فصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي، وضرورة إقامة الدولة العازلة Buffer State عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية، وهكذا قامت إسرائيل"[1].

غير أن المشروع الصهيوني تميز عن غيره من المشاريع الاستعمارية بصبغة خاصة، أعطته الفرادة عن الشكلين الاستعماريين القديمين، وهي أولاً شكل الاستعمار غير الدائم أو المؤقت، بغض النظر عن السنوات، التي تسيطر فيها الدول المستعمِرة على الدول المستعمَرة، الذي تهدف من خلاله الدول الكولونيالية إلى السيطرة على ثروات وخيرات الشعوب المحتلة بشكل منظم، وبما يخدم أهدافها الراسمالية لحين من الزمن؛ ثانياً نموذج الشعوب، التي خضعت للضم والاستيطان

الاستعماري الغربي في القرن التاسع عشر، كما في جنوب أفريقيا وناميبيا وردويسيا (زامبيا أو زمبابوي الآن) والجزائر، بهدف الضم والسيطرة الكاملة: السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والقانونية، ونفذته الدول الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا وقبلهما هولندا وألمانيا تجاه الدول آنفة الذكر. لكن هنا لم يأخذ الاستعمار خيار الاقتلاع للشعوب الموجودة، بل لجأ إلى ضم تلك الدول والشعوب إلى مستعمراته عبر نقل البيض من أتباعه ليستوطنوا هناك، وليضفوا عليها هوية تلك الدول الاستعمارية؛ ثالثاً المشروع الصهيوني، الذي اتسم بطابع مغاير، تقوم ركائزه الاستعمارية على الاقتلاع والإجلاء والإحلال على حساب الشعب صاحب الأرض الأصلي من خلال موجات الهجرة اليهودية، التي لم تتوقف حتى تاريخه. واختلق رواية زائفة تستند إلى الشعارات آنفة الذكر لبلوغ هدف التطهير العرقي للفلسطينيين من أرض وطنهم الأم فلسطين. ما أضفى على المشروع الاستعماري الصهيوني فرادة وخاصية أكثر تعقيدا، تقارب فيها إلى حد بعيد مع إقامة أميركا على أنقاض الهنود الحمر. رغم الفارق بين الحالتين، حيث قام الأميركيون البيض بعملية اجتثاث كاملة لحوالي مئة مليون هندي أحمر، في حين لم تتمكن الحركة الصهيونية من ذلك، رغم كل عمليات التطهير العرقي لأبناء الشعب الفلسطيني.

مشكلة البحث

قبل الولوج إلى ميدان البحث، تدعو الضرورة هنا إلى إثارة علاقة الدولة الإسرائيلية بالاستيطان الاستعماري، والعلاقة التكاملية بينهما لتحقيق الهدف الإستراتيجي للحركة الصهيونية. بمعنى آخر أن إسرائيل مهدت الأرضية السياسية والأمنية والاقتصادية - المالية لنشوء وتطور حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية، التي احتلت في الخامس من حزيران 1967، بالتالي لم يكن الاستيطان خارج نطاق الرؤية الإستراتجية للدولة الإسرائيلية، بل جزءاً لا يتجزأ من مركبات سياساتها وممارساتها ومصالحها الاستعمارية. غير أن إسرائيل تعاملت بمرونة عالية مع مشروعها في مرحلته الجديدة، آخذة بعين الاعتبار الواقع السياسي في المنطقة والضغوط الدولية، دون أن تحيد عن الهدف، ومضت بخطى حثيثة في استكمال مخططها لبناء دولة إسرائيل الكاملة على كل فلسطين التاريخية وأي جزء من الأراضي العربية المحتلة كما الجولان. وبروز أية تباينات بين مركز القرار الإسرائيلي والمستوطنين، لا يمكن وصفه أو تصنيفه بالتباين السلبي، إنما هو تباين إيجابي وتكاملي، لا يندرج في إطار الاختلاف على الهدف، إنما حول آليات وأساليب العمل لتحقيق المشروع الاستعماري في مرحلته الجديدة. والدليل على ذلك تعاظم واتساع دور المستوطنين في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي، حتى بات مؤثراً وحاسماً في مسار البناء الفوقي الإسرائيلي، وفي العملية السياسية برمتها.

أسئلة البحث

تبرز في هذا السياق الأسئلة الرئيسة، من أصَّل للاستعمار الاستيطاني في مرحلته الجديدة؟ وكيف تطور الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية؟ هل كان التطور عفوياً أم مدروساً ووفق خطة معدة مسبقاً؟ وما هي انعكاسات الاستيطان الاستعماري وآثاره على عملية السلام؟ وهل يمكن وجود سلام في ظل الوجود الاستيطاني أم لا؟ وهل إسرائيل معنية بالسلام من حيث المبدأ؟ وما هي الحلول الإسرائيلية للمسألة الفلسطينية؟ وأي آفاق ستنجم عن غياب الاستعداد الإسرائيلي لبناء ركائز عملية سلام بالمعايير، التي تؤمن الحد الأدنى من المصالح الوطنية الفلسطينية؟ وهل الإرادة العربية والدولية متوفرة ومستعدة لإشادة صرح السلام أم هناك عجز أو تواطؤ مع منطق وخيار دولة الاحتلال الإسرائيلية؟

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على ركيزة أساسية، هي أن المشروع الاستيطاني يمثل مرحلة جديدة ونوعية لاستكمال ما بدأتهُ الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر. بمعنى أدق، أن الاستيطان كان وما زال جوهر المشروع الصهيوني. وبدون الاستيطان لم يكن ممكناً وجود إسرائيل ذاتها في مرحلة التأسيس في العام 1948، ولن تستطيع استكمال مخططها الإستراتيجي إلا بمواصلة الاستيطان في مرحلة ما بعد الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية بعد 1967. وتقدم وتطور المشروع الاستيطاني أو تأخره أو تقلصه مرهون بعملية المد والجزر في الحركة السياسية العربية والإقليمية والدولية، وليس نتاج موقف إسرائيلي داخلي. لأن الموقف والقرار الإسرائيلي واضح وضوح الشمس ويتمثل باستكمال المشروع الصهيوني الإستراتيجي.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي للرؤى ذات الصلة بالمشروع الاستيطاني الاستعماري. من خلال عملية تفكيك

الظاهرة الاستعمارية من جهة، والسعي لوصفها ونقدها ومن ثم تفسيرها وصولاً للاستنباط والاستشراف للآفاق الافتراضية، التي يمكن أن تتمظهر عنها.

كما أن المنهج يتيح المقاربة مع وجهات النظر المختلفة وبينها، والتدقيق في الرؤى والاعتقادات المطروحة بهذا الشأن، وطرح البدائل والسيناريوهات الممكنة. ولبلوغ ذلك، تستدعي الضرورة استخدام المنهج التاريخي، الذي يسمح بالوقوف على تاريخ نشوء وتطور الظاهرة، والشروط الذاتية والموضوعية المرتبطة بها. مما يمكننا من تفكيك الظاهرة، وإعادتها إلى جذورها ومكوناتها الأساسية بهدف إعادة تركيبها من جديد.

احتلال 1967 وعلاقته بالمشروع الصهيوني:

شكلت هزيمة الخامس من حزيران / يونيو 1967 منعطفاً إستراتيجيا في المشروع الصهيوني، حيث احتلت إسرائيل كل فلسطين التاريخية بالأضافة إلى سيناء المصرية والجولان السورية. ما فتح آفقاً جديداً أمام استكمال مرحلة نوعية جديدة من المشروع، تمثل أولاً: بضم القدس الشرقية إلى دولة إسرائيل فوراً، وتكرس لاحقاً بصدور قرار من الكنيست في عام 1980؛ ثانياً: المباشرة في الشروع بالاستيطان الاستعماري، الذي اتخذ عناوين متعددة، منها الأمني والديني والاقتصادي، وجميعها مرتبطة ارتباطاً جذرياً بالبعد السياسي.

لكن قبل أن نستطرد في العناوين المذكورة، وأثرها على السلام، فإن الضرورة تملي التوقف أمام الخلفيات، التي شكلت أرضية لاستشراء الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتتجلى في "أن الفكرة الصهيونية (ركزت) على اختزال للزمان اليهودي، إلى جانب عملية تهويد المكان الفلسطيني ... (حيث) كان من الصعوبة تحقيق المشروع الصهيوني في تهويد المكان (الأرض) الفلسطيني والسيطرة عليه دون اختزال الزمن اليهودي وصهينته".[2] والعمل على إدماج "البعد الديني/التوراتي/ العقائدي من أجل شرعنة مشروعها، بحيث يتم تنفيذ هذا الاستيطان من خلال مشروع استيطاني شامل وُضعت أسسه في مؤتمر بازل – سويسرا 1897".[3] ورغم وجود اجتهادات بين أتباع الصهيونية الدينية في العلاقة مع الأرض الفلسطينية أو كما يسمونها (أرض إسرائيل) حيث يعتقد أصحاب الادعاء الأول "أن الأرض ... هي شرط ضروري لتحقيق كامل للشرعية (...) وهي خادمة "القومية"* الدينية، ويعتقد (أصحاب) هذا التصور أن الرابطة القومية بين "الشعب"* اليهودي والأرض، هي رابطة دينية." ويرى شفارتس من أتباع هذا الاتجاه بأنهم أنصار "العلاقة الرومانسية بين الشعب والأرض" لا سيما وأن تصورهم "يتعامل مع الأرض من منطلقات أداتية، هدفها تطور "الشعب"*. لأنهم" لم يكتفوا بالإطار العقلاني "القومي"* لهذه العلاقة، وإلا لتحولوا إلى مركب من مركبات الصهيونية السياسية، التي نَظّر لها هرتسل." [4] أو بتعبير آخر، أراد أنصار هذا التيار إعطاء الصبغة الدينية للمشروع الصهيوني الأولوية على ما عداها من الرؤى، دون التصادم مع الاجتهادات الأخرى، ليس هذا فحسب بل والاستفادة منها.

غير أن أصحاب التصور الثاني لـ "أرض"*إسرائيل ينظرون لها من زاوية أكثر تجذرا مع الفكرة الدينية، حيث يرون أن لها "مميزات روحانية مستقلة، وأن اللقاء بين هذه الخصوصية وبين الخصوصية القومية تؤدي إلى نتائج أكبر من الجوهر القومي العادي لأي حركة قومية سياسية تقليدية." وبالتالي لا يقصرون العلاقة مع الأرض على البعد الأداتي، كما شاء أنصار الاتجاه الأول، بل إنهم نظروا إلى أن "استيطان الأرض وتوسيع حدوده، (باعتباره جزءاً) من تدخل الرب لتصحيح الوضع القائم، وحسب هذا التوجه فإن الأرض، هي كيان مستقل بذاته، وله إرادة وقدسية لذاتها، وليس مجرد أداة".[5] ما يمنح الأرض طابعاً منزلاً من الرب لا يجوز لكائن من كان أن يفرط به أو يستسهل التعامل معه. وتأكيداً لهذا الاتجاه في العلاقة مع الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 "صدر إعلان رسمي بعد يوم واحد من انتهاء الحرب، وتحديدا يوم 11 حزيران يقول: لن نعيد أية قطعة أرض "محررة من بلادنا". وفي الأسبوع نفسه نشر أعضاء حركة "المركز الحر"، التي انبثقت عن حركة "حيروت" (الليكود اليوم) منشورات أكثر وضوحا، قالت فيها "إن أية منطقة "محررة" لن يتم إرجاعها." وتعميقا لهذا الاتجاه الاستعماري ظهر مقال في نشرة للقيادة العسكرية الوسطى، تحت عنوان "بلاد واحدة" جاء فيه: "الضفة الغربية كلها تحت السيادة الإسرائيلية، ومعنى ذلك، أن أبناء شاؤول عادوا إلى أرض بنيامين .. وسيعود الحديث بلغة التوراة في مدن شيلا وشخيم (نابلس) والسامرة وبين تمور يريحو (أريحا) وسيعود أبناء داؤد إلى بيت لحم، وأبناء إبراهيم، وإسحق ويعقوب إلى مدينة معرات همخبيلاة (الحرم الابراهيمي الشريف) في الخليل".[6] ولم يقتصر إعلان المواقف من استيطان الأرض على حركة "حيروت" أو بعض أبناء المؤسسة العسكرية الاستعمارية، بل انخرط فيه المثقفون الإسرائيليون، عندما قامت حركة أدباء

وشعراء وكتاب، كانت تسمي نفسها "من أجل أرض إسرائيل الكاملة" بإرسال منشور للجنود الإسرائيليين، جاء فيه، إن "انتصار الجيش الإسرائيلي أدخلنا إلى فترة جديدة ... "أرض" إسرائيل الكاملة، هي الآن بأيدي الشعب "اليهودي"، (التي) لا يملك (أحد) الحق بالتنازل عن(ها)، (وبالتالي) فإننا نأمر (بالآتي): "أرض" إسرائيل ... إننا ملزمون وبصدق كمال أرضنا.. من أجل ماضي الشعب ومستقبله أيضاً، وليس لأية حكومة الحق بالتنازل عن هذا الكمال." [7] ويكرس هذا التوجه أصحاب فكرة إلباس قضية الأرض ثوب القداسة، أي الحاخامات، الذين عبر عنهم الحاخام إسحق نيسيم، حاخام دولة إسرائيل (حاخام معاصر، نافس الحاخام عوفاديا يوسف على رئاسة الحاخامية لليهود الشرقيين، كان يقيم في مستعمرة "كريات ملاخي")، الذي قال: "إنه لا يجوز الانسحاب، ليس فقط من الأماكن الدينية "اليهودية"* المقدسة، مثل هار هبايت (الحرم القدسي الشريف) والجدار الغربي (حائط البراق) بل "لا يوجد حق لأي شخص في إسرائيل، بما في ذلك حكومة إسرائيل، أن تعيد حتى ذرة أرض واحدة داخل حدود أرض إسرائيل الموجودة تحت سيطرتنا". وعمق ما ذكره حاخام الجيش، شلو غورن بالقول " إن الانتصار كان تعبيراً عن إرادة الرب، فبعد الحرب جاب (متنقلاً) في الأراضي المحتلة مخاطبا الجنود، إن دولة إسرائيل موجودة بقوة الإرادة الإلهية، التي لا يمكن الاستئناف عليها، والجيش يحقق نبوءات آخر الزمان لأنبياء إسرائيل." [8] إذاً الأيديولوجية الصهيونية الرجعية أحاطت "الأرض بهالة من القداسة، من خلال تشديدها على علاقة ثلاثية مزعومة، لا تنفصم عراها، بين "الله والشعب والأرض". كما رفعت هذه الأيديولوجيا مهمة "افتداء الأرض"، أي الاستيلاء على الأراضي العربية إلى مستوى الفريضة الدينية." [9] هذا التأصيل لعلاقة الأرض الفلسطينية بالخطاب الديني اليهودي، وربط الانتصار الإسرائيلي في حزيران 1967 على الجيوش العربية الثلاثة، وفي طليعتها جيش أكبر وأهم دولة عربية، مصر بـ"الإرادة الإلهية" وضخ الفتاوى المقترنة به، وتعميم وغرس فريضة "الافتداء للأرض" في أوساط اليهود الصهاينة، لم يكن مجرد لغو أو تطير من أنصار التيارات الدينية في لحظة تفوق وانتصار، إنما ارتبط بالمنظومة الفكرية السياسية للمشروع الصهيوني، وهو أحد ركائز تجسيده في الواقع، لأنه خلق شرط "إعادة التركيب بين الأرض المقدسة والشعب "المقدس"، بين أرض الميعاد وشعب الله المختار من خلال الهجرة. وهذا يفرض على جميع يهود العالم، الذين يعيشون في الأرض غير المقدسة العودة إلى الأرض المقدسة. وبهذه العودة يتم تفكيك العلاقة بين كل من العرب واليهود وأوطانهم، بحيث يتم طرد العرب (غير المقدسين) من فلسطين وتهجير منظم لليهود من بلدان العالم" إليها، وهو ما يمثل الركيزة الثانية في تجسيد المشروع الصهيوني، أي تلازم الهجرة مع التوسع الاستيطاني الاستعماري، الذي يحدد حدوده أقدام الجنود الإسرائيليين وفق ما أكد قادة إسرائيل وخاصة بن غوريون وبيغن ودايان... وغيرهم. لا سيما وأن الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين منذ بداية تبلوره (المشروع) في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن وإلى ما شاء الله من وجود وبقاء إسرائيل، كانت تمثل الرافعة الأساسية للمشروع الصهيوني. "وبلغت هذه الركيزة أوج عظمتها وذروة تجسيدها في العام 1967، حين احتلت كل فلسطين." [10] وباقي الأراضي العربية سيناء والجولان. وعندئذ دخل المشروع الصهيوني طوراً نوعياً جديداً من مراحل تجسيده على أرض فلسطين التاريخية، التي هي رأس الحربة في مجمل المشروع الاستعماري الصهيوني، الذي تشمل خارطته وفقا لرواد الصهيونية الأوائل وحسب ما أعلن بن غوريون، رئيس الوزراء الأول للدولة العبرية أثناء لقاء له مع طلبة المدارس اليهودية: "إن خريطة إسرائيل ليست بخريطة بلادنا، لدينا خريطة أخرى وعليكم أنتم طلبة وشبيبة المدارس اليهودية أن تجسدوها في الحياة، وعلى الأمة اليهودية أن توسع رقعتها من الفرات إلى النيل. يُجمع قادة الاحزاب والحركات الصهيونية إلى حد كبير على فكرة "الإمبراطورية الإسرائيلية التي تعيد أمجاد "دولة داوود وسليمان" في رقعة تمتد من "الفرات إلى النيل"[11] وحتى يتم توسيع الاستيطان الاستعماري وفق المخطط المرسوم والمنفتح على الآفاق الواسعة ارتباطا بالمتغيرات المتلاحقة في دول الوطن العربي والشرق الأوسط الكبير، فإن المصلحة الكولونيالية الاقتلاعية حتمت على قادة المشروع الصهيوني تفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها وشعبها بالقدر الذي تستطيع، وهي بمثابة الركيزة الثالثة، التي تقوم على نفي "الأغيار" الفلسطينيين، لأنه ليس لهم وجود في قاموس الصهيونية، ليس بالمعنى المادي، لأن المشروع كان يستهدف طرده باعتباره ليس شعبا، وليس من حقه العيش على الأرض المقدسة كشعب وكإنسان متكافىء مع اليهود." [12] هذه المدخلات نتج عنها مخرجات التجسيد المتدحرج والمتصاعد للمشروع الصهيوني. لأن ما قامت عليه إسرائيل في عام النكبة 1948 على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني، كان مرحلة بناء قاعدة الارتكاز الرسمية للمشروع، غير أن ذلك، لم يكن سوى مرحلة في سياق تطوره الكلي، الذي أشير إليه آنفاً.

عناوين وأساليب التوسع الاستعماري في الأراضي المحتلة 1967:

مع أن الاستراتيجية الصهيونية وأهدافها الاستعمارية محددة بشكل جلي وعميق. وأيضاً ما تلازم معها من تصريحات لقيادات الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية والأحزاب والحاخامات في أعقاب هزيمة العرب في حزيران 1967، التي أكدت على تلك الأهداف، والظروف بشكل عام مؤاتية أيضاً، رغم صدور القرار الأممي 242، إلا أن قادة إسرائيل تعاملوا بحذر، وبدون اندفاع غير محسوب النتائج. وميزوا بين ما هو ممكن ويستجيب للموروث اللاهوتي والمشروع السياسي الاستعماري، كما حصل مع قرار ضم القدس مباشرة بعد شهر من احتلال حزيران 1967، الذي كُرس في عام 1980، ولاحقا الحرم الإبراهيمي الشريف والخليل عموما، وبين المناطق الأخرى من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، حيث تم التمدد بشكل متدرج في عمليات التوسع الاستيطاني الاستعماري لاعتبارات دولية وإقليمية وعربية، وحتى فلسطينية، ارتباطا بانطلاق شرارة الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي تكرست كحقيقة قائمة ومؤثرة في أعقاب معركة الكرامة آذار/ مارس 1968. ولتحقيق عملية السيطرة الكاملة على الأراضي المحتلة 1967، لجأت لأساليب وأشكال احتيالية لبلوغ الهدف الاستعماري في مرحلته الجديدة، المتمثلة بالإطباق على أرض فلسطين التاريخية، ولتفادي أية إرباكات دولية مع شروعها بالاستيطان مع إطلاق مشروع إيغال ألون، وزير العدل بعد شهر من هزيمة حزيران 1967، لجأت إلى:

- **الإلتفاف على اتفاقية جنيف**

لما لها من آثار خطيرة على مخططها الاستعماري عملت القيادة الإسرائيلية على الالتفاف عليها، وعدم الالتزام بها، وهذا ما كشفته وثيقتان سريتان لوزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخرا، أرسلهما كل من الدبلوماسي ميخائيل كومي، المستشار السياسي الأسبق لوزير الخارجية، أبا إيبان، وثيودور ميرون، المستشار القانوني للوزارة إلى السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، إسحق رابين في آذار 1968، وتضمنت إرشادات له حول سبل منع الأميركيين من إلزام إسرائيل بتطبيق المعاهدة في المناطق. وجاء فيها "أن خطنا المتواصل كان ولا يزال التهرب من مناقشة الأوضاع في المناطق المدارة مع جهات أجنبية، على أساس معاهدة جنيف لأن الاعتراف الواضح من جانبنا بسريان معاهدة جنيف سيبرز مشاكل صعبة من ناحية المعاهدة بشأن تفجير البيوت والطرد والاستيطان وغيرها – وفوق هذا فإنه حين يتحتم علينا ترك كل الخيارات مفتوحة بشأن مسألة الحدود، يحظر علينا الاعتراف بأن مكانتنا في المناطق المدارة، هي سلطة احتلال فقط." وأوضحا لاحقاً "باختصار سياستنا بشأن المناطق المدارة هي محأولة منع التناقض الواضح مع معاهدة جنيف، من دون الدخول في مسألة تطبيق المعاهدة."

واعترف كومي وميرون بأن مكانة القدس إشكالية بشكل خاص، لأن الحكومة عملت فيها بشكل يتعارض مع المعاهدة، بقولهما إن: " المشكلة الصعبة، هي طبعا القدس الشرقية، لأنه في هذه المسألة، لو عملت الحكومة حسب معاهدة جنيف وقوانين لاهاي (قوانين الحرب)، لما كان بامكانها إجراء تغييرات بعيدة المدى في المجال الإداري والقانوني، كمصادرة الأراضي".

- **الصليب الأحمر ومفهوم الاحتلال**

وفي 22 حزيران 1967، بعد أقل من أسبوعين على الحرب، أوصى كومي، نائب المدير العام لوزارة الخارجية، يوسف تكواع، بالامتناع عن استخدام مصطلح "الاحتلال"، كي لا يلتزم بالسماح للصليب الأحمر بالوصول الحر إلى الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية. وكتب في رسالة تم تصنيفها بالسرية إنه "في ضوء حقيقة محأولة الصليب الاحمر الدولي المطالبة بحقوقه في مسألة الجمهور المدني بناء على معاهدة جنيف، هناك حاجة إلى الحذر من استخدام مصطلحات معينة منصوص عليها في المعاهدة." واقترح كومي استبدال "المناطق المحتلة" بـ "المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية أو "مناطق الحكم العسكري". وحسب أقوال كومي "يجب أن تعرف بعثتنا إلى الأمم المتحدة وسفاراتنا بأننا نتهرب هنا من مناقشة ممثلي الصليب الأحمر حول مكانة المناطق".[13] بذلك أبعدت وحيدت الحكومة الإسرائيلية الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي ومنظماته ذات الاختصاص مثل الصليب الأحمر من إعاقة المخطط الاستعماري الإسرائيلي. وهيأت مناخا ملائما للبدء بالتنفيذ للمشروع التوسعي العدواني، دون أن تعلن عن "فرض سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت نفسه لم تعترف بسيادة أخرى عليها. ومع ذلك شرعت إسرائيل بصورة تدريجية في تطبيق خطوات تعمل على إقصاء مفاهيم الاحتلال، وتبني مفاهيم ومصطلحات تربط بين الإسرائيليين المستوطنين والآباء والأجداد من آلاف السنين. هذه العملية كانت تهدف ولا تزال إلى إلغاء الاحتلال وتكريس (مفهوم) "التحرير"* أو عودة إلى

الأراضي، التي خصصها الله لشعبه المختار دون غيره من الشعوب." [14]

- **الأوامر العسكرية**

كما اعتمدت على "تشريع" وتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية من خلال سن الأوامر العسكرية كبديل للقانون الأردني في الضفة بما فيها القدس، وللقانون المصري في غزة، وما تبقى من القانون العثماني وقانون الانتداب البريطاني في كليهما لتحرير يدها في فرض ما تشاء على الأرض والسكان الفلسطينيين من الانتهاكات والسياسات الاستعمارية، وبما يخدم مصالح المستوطنين والمشروع الصهيوني ككل، وأبقت ما تريد من القوانين المتناسبة مع استعمارها، مثل قانون الاعتقال الإداري، الذي سنته دولة الانتداب البريطاني عام 1945.

كان "الأمر العسكري رقم 58 لسنة 1967، بشأن "الأموال المتروكة - الممتلكات الخصوصية"، أول الأساليب، التي استخدمتها سلطات الاحتلال للاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية." وتلا ذلك "أمر بشأن أملاك الحكومة (منطقة الضفة الغربية) رقم 59 لسنة ... 1967، فقد كان ذا أهمية خاصة، هو الآخر، نظراً إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي من "أملاك الحكومة".[15] ثم توالت الأوامر العسكرية بأرقامها ودلالاتها لـ "قوننة" و"تشريع" وتسويغ سياساته الاحتلالية وفق حاجات ومتطلبات المرحلة الجديدة من الاستعمار الإسرائيلي، فلم تترك شاردة ولا واردة إلا وأصدرت لها أمراً عسكرياً.

كانت النقاط السابقة المدخل الطبيعي لأساليب استكمال المشروع الاستعماري الصهيوني، والتي اندرجت تحت الأبعاد والمفاهيم التالية:

- **البعد الأمني، والسياسي، والديمغرافي والأيديولوجي في المشاريع الاستيطانية**

شهدت مرحلة قيادة حزب المعراخ من 1967 إلى 1977 سياسة استيطانية ذات أبعاد أمنية سياسية وانعكاساتها الديمغرافية والأيديولوجية، اتسمت في البداية بالانتقائية والمحدودية، وتركزت على "نطاق ضيق ... في مواقع معينة مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني والمواقع، التي سبق لليهود أن أقاموا فيها مثل كيبوتس كفار عتصيون في الخليل، كما تركز أيضاً في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى." [16] وكانت البداية بمشروع ألون بعد شهر من احتلال الأرض الفلسطينية، الذي قرنه بمشروع تسوية سياسية مع الدول العربية، لا سيما وأن الظهور السياسي الفلسطيني (الثورة الفلسطينية المعاصرة) كان في بداياته. وقد دعا وزير العدل ألون آنذاك إلى أنه "يجب أن تقام في تلك المناطق (المحتلة)، ... وبأسرع وقت ممكن، مستعمرات ريفية ومدينية، وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن". كما "يجب أن تقام شرقي القدس ضواح بلدية آهلة باليهود، بالأضافة إلى الإسراع في إعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله." وبصيغة أخرى لهذه السياسة الاستيطانية، دعا المشروع إلى "إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية برعاية الجيش الإسرائيلي على امتداد غور الأردن، وحول القدس وجبل الخليل." [17] واشتمل المشروع على النقاط الآتية: "تصر إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن، وخطاً يقطع البحر الميت بكل طوله، في حين تبقى حدود الانتداب، على طول وادي عربة كما كانت قبل حرب 1967. من أجل إنشاء نظام دفاعي متين من جهة، وتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية إستراتيجية من ناحية أخرى، **تضم إسرائيل إلى سيادتها المناطق التالية:**

أ. شريطاً عرضه بين 10 و15 كم تقريبا على امتداد غور الأردن، من غور بيسان وحتى شمالي البحر الميت على أن يشمل حداً أدنى من السكان العرب.

ب. شريطاً عرضه بضعة كيلومترات، تجري دراسته على الطبيعة، من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما مع المنطقة الواقعة شمالي طريق: عطورات، بيت حورون، اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون.

ت. بالنسبة إلى جبال الخليل و"صحراء يهودا"، يجب دراسة احتمالين: إما ضم جبال الخليل بسكانه، وإما ضم صحراء "يهودا" (المنطقة الممتدة من شرقي القدس حتى شاطىء البحر الميت)، على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.

ث. من أجل تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب يجب النظر في إمكان الاكتفاء بضم صحراء "يهودا" فقط مع تعديلات أقل في الحدود." وأضافة لما تقدم فإن ألون يرى العمل على "إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية كي تطلع (إسرائيل) على مدى استعدادهم

لإقامة إطار حكم ذاتي في الأراضي، التي تكون تحت سيادة إسرائيل. وقد يكون إطار الحكم الذاتي هذا مرتبطاً بإسرائيل. ويمكن أن يتمثل هذا الارتباط بوجود إطار اقتصادي مشترك، ومعاهدة دفاع مشترك، وتعاون تقني وعملي واتفاقيات ثقافية، وإيجاد حل مشترك لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية. ومن الواضح أنه سيترتب على الحكومة أن تبادر إلى إعداد خطة عامة وشاملة وبعيدة لحل مشكلة اللاجئين، التي هي مشكلة مؤلمة وغير قابلة لحل كامل إلا على أساس تعاون إقليمي يحظى بمساعدات دولية. وإلى أن يتم التوصل إلى التعاون الكامل، يتوجب على حكومة إسرائيل أن تقدم على إقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة الغربية وربما سيناء." (...)

ج. يتوجب على إسرائيل أن تضم قطاع بسكانه الأصليين، أي أولئك، الذين يعيشون فيه قبل عام 1948. أما بالنسبة إلى اللاجئين، الذين لم يتم إستيعابهم في قطاع غزة لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها، فيجب توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش وفق اختيارهم. ويتوجب على الأمم المتحدة العناية باللاجئين، في حين تتولى إسرائيل المعالجة الكاملة لشؤون السكان الدائمين[18]، جرى العرض الموسع للمشروع الاستعماري الأول من قبل حكومة المعراخ لرؤية مسار البوصلة الإسرائيلية تجاه عملية السلام. حيث اتضح من البداية أن إسرائيل ليست معنية بتحقيق التسوية السياسية؛ دون أن تعلن بشكل صريح، أنها ضد السلام. ليس هذا فحسب، بل إنها بادرت لطرح مشروع يحمل صبغة "السلام". أضف إلى أن مشروع ألون وضع المداميك الرئيسة للمشاريع السياسية الاستعمارية الإسرائيلية اللاحقة. والتي لا تخرج ولا تحيد في أحسن الأحوال عن السماح بإقامة إطار حكم ذاتي مهشم مرتبط بإسرائيل، إن لم تتمكن من عملية تطهير عرقي للكل الفلسطيني من خلال سياسة الترانسفير. وهو ما يؤكد رفضها القاطع لوجود دولة فلسطينية بين البحر والنهر. وما تلا ذلك من عمليات استيطان استعمارية في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 يعكس الترجمة العملية لهذا الخيار، الذي شكل مواصلة المشروع الاستعماري في طوره الجديد لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر.

وللتدليل على أن ألون لا يريد أي تسوية سياسية، نلحظ أن ما طرحه كمشروع سياسي لا يعدو أكثر من منأورة، وهو ما أوضحه بشكل جلي تصريحه في جلسة الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 9 كانون الأول 1968 الذي جاء فيه "أن الاستيطان بات حقيقة ذات وزن خاص من نوعه بالنسبة للشعب في إسرائيل، وأنه – الاستيطان – جزء لا يتجزأ من وسائل القتال لحركة البعث "القومي" للشعب "اليهودي." [19] وإذا أخذنا القدس الشرقية نموذجاً للحرب الاستعمارية، التي نفذتها إسرائيل فيها مباشرة، نجد أنها كانت جاهزة بمخططها التهويدي للمدينة، حيث تم إعلان ضمها بعد شهر من احتلالها، الذي ترافق مع الترجمة الفورية، التي طبقتها الحكومة الإسرائيلية فيها، من خلال إخضاعها لسلسلة من الخطوات لتنفيذ مشروعها الاستعماري، فقامت مباشرة بعد الاحتلال بحل "بلدية القدس العربية، وألغت المؤسسات الإدارية العربية فيها بما فيها جهاز المحاكم، وقامت بربط (ها) .. بخدمات بلدية القدس الغربية "اليهودية"، وفي الوقت نفسه عزلت(ها) عن باقي مناطق الضفة الغربية، التي كانت امتدادا طبيعيا وبشريا لها.

من جهة أخرى باشرت بلدية القدس الإسرائيلية تطبيق مخططات تهويد القدس، فهدمت حي المغاربة في البلدة القديمة، ليكون ساحة كبيرة أمام حائط البراق بزعم أنه جزء من الهيكل السليماني، وبهذا تكون شردت الآلاف من سكان القدس، الذين سكنوا هذا الحي وجواره منذ مئات السنين. ثم باشرت بلدية القدس بإعادة السيطرة على الحي اليهودي في البلدة القديمة. ونفذت البلدية عمليات هدم للمباني العربية، التي تعترض مشاريعها، وهجرت سكانها بذرائع الإخلاء لخطورة السكن أو بذريعة السكن غير القانوني في منازل تعود ملكيتها لليهود وللدولة.

أما العملية الأكثر خطورة في تهويد القدس، فهي توسيع مسطح البناء ليصل إلى أطراف رام الله شمالاً وبيت جالا وبيت لحم جنوبا، وهذا ما تعارف عليه الإسرائيليون باسم "القدس الكبرى". في عملية التوسيع هذه تم بناء عشرات المستوطنات الإسرائيلية لتشكل طوقاً يحمي القدس ويمنع أي تواصل جغرافي أو بشري." [20] بينها وبين المدن الفلسطينية الأخرى من الشمال والجنوب كما ورد آنفاً. هذه الإجراءات الاستعمارية في القدس جرى تعميقها مع كل يوم من أيام الاحتلال خلال العقود الخمسة الماضية. وهناك اجماع بين الكل الإسرائيلي من قيادات سياسية وعسكرية ودينية واقتصادية وأكاديمية وثقافية حول ضم القدس إلى دولة إسرائيل باعتبارها "العاصمة الأبدية" لها وهذا ما أكدتهُ

الكنيست في جلستها، التي عقدتها في أعقاب نهاية الحرب في 1967/6/12 حيث أعلن "ليفي اشكول"، رئيس الوزراء آنذاك بأن الحرب، التي شنتها إسرائيل، هي تأكيد القدرة الذاتية للتجمع الصهيوني عن طريق الجيش الإسرائيلي، الذي اعتبره المخلص "للشعب" وخلق الحقائق بالاستناد إلى أن خطوط وقف إطلاق النار وتوحيد القدس أصبحت أمراً واقعاً." [21] بتعبير أوضح أن ما أعلنه اشكول، هو المبدأ ذاته المعتمد في السياسة الإسرائيلية، الذي يقول "حيثما تصل أقدام الجنود الإسرائيليون تكون حدود دولة إسرائيل". وهو ما يعني عدم الانسحاب أو التراجع عنه، واستكمال المشروع الصهيوني بوسائل أخرى أبرزها الاستيطان الاستعماري، الذي وصفه آنفا ألون بأنه شكل من أشكال القتال لتأمين أهداف إسرائيل الكبرى. وهو ما يشير إلى أن المسألة لا تتعلق فقط بضم القدس الشرقية وما وصلت له بعد الخامس من حزيران عام 1967 أقدام الجنود الإسرائيليين، إنما في مواصلة استكمال بناء إسرائيل الكاملة على كل الأرض الفلسطينية. وهذا الأمر لا يتعلق بحكومة المعراخ ولا بحكومة الليكود، التي وصلت للحكم في عام 1977 ولا بأي حكومة أياً كان الحزب أو الائتلاف، الذي يقودها. وبالتالي فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا تختلف في الجوهر على القضايا الاستراتيجية للمشروع الاقتلاعي الإحلالي الاستعماري، بل في الوسائل لتحقيقها، وبالتالي "الفرق بين حكومة إسرائيلية وأخرى ليس في تحديد "المصلحة القومية العليا" ... بل في تنسيق الوسائل والأهداف (المتناسبة مع كل مرحلة من مراحل الصراع) وفي اختيار الوسائط المناسبة المتوفرة في لحظة محددة لتحقيق هذه المصلحة." [22] وكان طرح في السنوات الأولى لاحتلال 1967 سؤال أثاره معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة التابع للجامعة العبرية "هل يمكن لإسرائيل أن تبقى على قيد الحياة إذا قامت دولة فلسطينية؟ وقد جاءت النتيجة "أنه لا يمكن أن تنجح أية تسوية سياسية قائمة على أساس دولتين غربي النهر". ولن تقبل أية دولة "ديمقراطية" أن يطلب إليها الانتحار، أو اتخاذ قرارات تؤدي إلى ذلك".[23] من هنا طرح قادة المؤسسة العسكرية رؤى التفافية على موضوع الدولة الفلسطينية، من خلال صيغة "التقاسم الوظيفي مع الفلسطينيين دون التفريط بالأرض. كان للجيش الإسرائيلي رؤية خاصة مثّلها قادة الجيش وعلى رأسهم "موشيه دايان"، وتستند هذه الرؤية إلى مشروع التقاسم "الوظيفي الواسع" مع الفلسطينيين دون التفريط بالأرض والإبقاء على الوجود الإسرائيلي الدائم في الأراضي الفلسطينية. هذه الرؤية جسدت توجهات الجناح المتشدد "الصقور" في حزب العمل، والتي عبر عنها "دايان" بقوله: "من دون المستوطنات تصبح القوات الإسرائيلية جيشاً أجنبياً يحكم شعباً أجنبياً". معبراً عن المكانة المعول على الاستيطان لعبها كمبرر رئيس للاحتلال وبقاء الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة." **وعزز ذلك "دايان" بلاءاته الخمس المعروفة الرؤية:**

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن يكون سورياً.
- القدس لن تكون عربية.
- لن تقوم دولة فلسطينية.
- لن نهجر المستعمرات التي أقمناها." [24]

عمليا نلحظ التشابك بين مجموعة العوامل الناظمة للأهداف الإسرائيلية: السياسية والأمنية والاقتصادية ووحدة الأرض و"الشعب" واختزال الزمن وصناعة التاريخ، الذي يتداخل فيه البعد الوضعي مع اللاهوتي انسجاما مع النظرية الصهيونية بمركباتها ومكوناتها المختلفة. وتجلى ذلك في وضع نظرية أمنية إسرائيلية خاصة تقوم على منظومة مغايرة عن النظريات الأمنية للدول الطبيعية، فجاءت ك"ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل." [25] أي أن الأمن يشكل أداة السياسة والاقتصاد والهجرة والاستيطان والحراك الدبلوماسي. ولهذا كانت وما زالت النظرية الأمنية الإسرائيلية "ذات (خاصية) مركزية ... بالنسبة للكيان الصهيوني. فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغييبهم، (بهدف إلغاء) تاريخهم و(الإستيلاء) على أرضهم، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال العنف والقوة العسكرية، وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية".[26] على الأرض. وهو ما استدعى قيام دولة الاحتلال الإسرائيلية أن "تستوطن في جميع أنحاء "المناطق"، وتمنح الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتي لا يتعارض مع مصالح إسرائيل." [27] الإستراتيجية.

في العقد الذي حكم فيه المعراخ 1967 - 1977 طرحت مشاريع تطويرية لمشروع ألون، منها مشروع إبرهام فوخمان 1976، الذي تبناه شارون، وزير الزراعة في حكومة الليكود لاحقا، وأطلق عليه اسم "العمود الفقري المزدوج"، ويدعو" إلى إقامة عمودين فقريين من المستعمرات في فلسطين، خلال 20 عاماً، يمتد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يمتد الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ في الجنوب، ويستوعب مليوني مستوطن." [28]

أما مشروع يسرائيل غاليلي 1977، الذي طرحه قبل وصول حزب الليكود بشهر للحكم في إسرائيل. ويهدف المشروع الأخير"إلى إقامة 186 مستعمرة في مختلف أنحاء فلسطين في الفترة 1977 – 1992، منها 49 مستعمرة في المناطق، التي احتلت سنة 1967." [29] وأقيم في زمن حكم المعراخ " 22 مستعمرة استيطانية في الضفة الغربية (ما عدا القدس)، يغلب عليها الطابع العسكري، وخصوصا الموجودة منها في غور الأردن (وغوش عتصيون)، ولم يكن بينها سوى مستعمرة مدينية واحدة." [30] كما أقام "12 ضاحية وحياً سكنياً في القدس وحولها (...) وفي قطاع غزة 5 مستعمرات استيطانية (...) و16 مستعمرة في مشارف رفح وسيناء (...) أما في الجولان السورية، فقد أقام المعراخ 26 مستعمرة استيطانية، يغلب عليها الطابع العسكري (...) وقد بلغ عدد المستوطنين في المناطق المحتلة (ما عدا القدس) – خلال عهد المعراخ – نحو 7 الآف مستوطن، تركز معظمهم في الضفة الغربية. وأنفقت سلطات الاحتلال أكثر من 2,1 مليار ليرة (العملة الإسرائيلية آنذاك) على شق الطرق، وتمهيد الأرض، وتمديد شبكات المياه والكهرباء"[31].

إيراد عدد المستعمرات زمن المعراخ، الهدف منه **أولاً** إبراز التركيز على البعد الأمني والديمغرافي؛ **وثانياً** التوسع الاستيطاني بشكل مستمر في خدمة المشروع الاستعماري؛ **وثالثاً** فصل القدس كليا عن ما يجري في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن القيادة الإسرائيلية إعتبرتها في عداد المضمومة لدولتهم؛ **ورابعاً** كل مشاريع التسوية السياسية، التي طرحت لم تكن إلا شكلاً من أشكال التضليل والإلهاء للعرب والفلسطينيين والرأي العام العالمي. وهي كما تم عرضها، ليست سوى تأكيد على رفض أية صيغة سلام تتحدث عن دولة فلسطينية، وفي أحسن الأحوال لا تتعدى قدراً محدودا من الحكم الذاتي للسكان لإدارة شؤونهم، دون أن يكون لهم علاقة بالأرض.

البعد اللاهوتي للاستعمار الاستيطاني

رفعت الحركة الصهيونية شعارات ذات طابع ديني منذ البداية كشعار "أرض الميعاد" و"شعب الله المختار" وغيرها من الشعارات ذات الصلة، وهذا لم يكن بالصدفة، إنما هو عميق الصلة بالمشروع الاستعماري الصهيوني الاقتلاعي والإحلالي لإسباغ الصفة الربانية في العلاقة مع الأرض الفلسطينية لتسهيل عملية الاستيطان الاستعماري، وأيضاً لاستقطاب وجذب المهاجرين اليهود الجدد، الذين هم أداة السيطرة على الأرض، وفي الوقت ذاته لطرد الفلسطينيين من وطنهم الأم، وأيضاً لتضليل العالم بـ "أحقية" اليهود في أرض "الآباء والأجداد". لأن ذلك يخدم المشروع السياسي الصهيوني. بتعبير آخر ربطت الصهيونية البعد الديني بالسياسي لتحقيق مآربها الاستعمارية. ولم تتوانَ عن اللجوء لاستخدام أي وسيلة في خدمة أهدافها الكولونيالية.

وعلى الرغم من أن الخطاب اللاهوتي كان موجوداً وملازماً للمشروع الصهيوني منذ بداياته، لا بل كان سابقاً له تاريخياً، إلا أنه تعاظم وأخذ مكانته ودوره مع صعود حزب الليكود إلى الحكم عام 1977، مع أنه اتسم بالطابع العلماني، غير أنه كان أقرب للخطاب الديني، وهو ما تجلى في السنوات الأخيرة، حيث بات يتماهى معه. ومع توليه قيادة الدولة الإسرائيلية انطلق في سياسته الاستيطانية "من مبدأ أن حق الشعب "اليهودي" في "أرض إسرائيل" غير قابل للطعن. لذا فإن الحزب يعارض أي اقتراح يترتب عليه تقسيم "أرض إسرائيل المحررة". لذلك طالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على "المناطق المحررة" مع التزامه تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية. لأن استيطان تلك الأراضي، هو تأكيد لهذا الحق، الذي يقوم على أسس دينية، وليس على أسس أمنية أو اقتصادية فقط." [32] هنا أراد الليكود تصعيد الاستيطان وتوسيعه من خلال الخروج من الدائرة الضيقة، أي دائرة الأمن والاقتصاد، وإكسائه بالطابع الديني، الذي يشرع الاستيطان في كل الأراضي المحتلة عام 1967. وهو ما عبر عنه مناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل عام 1977 حينما أكد أن "الاستيطان في جميع أرجاء "أرض إسرائيل" بمثابة "تعبير عن الهوية الدائمة للصهيونية ورؤياها الخلقية. ورأى أنه لا يوجد ثمة تمييز أساسي بين سياسات الاستيطان، التي انبعثت في فترة قيام الدولة (إسرائيل) وتلك، التي نجمت عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة والجولان في حزيران 1967، فالاستيطان السابق كما اللاحق، هو تثبيت لم يستكمل بعد للسيادة اليهودية على فلسطين." [33] وتعميقا لخيار

الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وخاصة في الضفة الفلسطينية لجأ الليكود إلى السباق مع الزمن لبناء أكبر عدد من المستعمرات، "واستناداً إلى تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية للعام 1983، فإن حكومة الليكود ومنذ توليها الحكم في 1977 وحتى 1983 أقامت 130 مستوطنة.(...) وخلال فترة توليه الحكم حتى 1984 "تمت أكبر عملية مصادرة أراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصة ما سمي "أراضي دولة" بحيث أنه كانت بحوزة الحكومة الإسرائيلية أكثر من 40% من أراضي الضفة الغربية." [34] نجم عن هذا الشعار الاستيطاني تغير في المعادلة الديمغرافية، حيث بلغ عدد المستوطنين حتى 1992 "أي العام الذي تسلم فيه رابين رئاسة الحكومة 252,545 مستوطنا. يقيم منهم في الضفة الغربية 111,673 مستوطنا، في حين يقيم في القدس 140,872 مستوطنا. ووصلت أعلى نسبة للاستيطان في عهد الليكود بين عامي 1980 و1989".[35] وفي مواصلة محمومة لعمليات الاستيطان بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993، تضاعف عدد المستعمرات والمستوطنين في الضفة الفلسطينية، لأن الاتفاقية المذكورة أبقت الباب مفتوحاً أمام الاستيطان، كون قضايا الحل النهائي أُجّل البحث فيها إلى ما بعد المرحلة الانتقالية، التي كان يفترض أن تنتهي في 1999، لكنها ما زالت حتى الآن (2018)، رغم مرور 25 عاماً على التوقيع عليها حيث "بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2014 في الضفة الغربية 413 موقعا، منها 150 مستوطنة، و 119 بؤرة استيطانية (التي يجري الآن العمل على تبييضها وفقا لتشريع جديد من الحكومة والكنيست الحالي)، (...) أما فيما يتعلق بعدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ 599,901 مستوطن نهاية عام 2014، ويتضح من البيانات أن حوالي 48% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عددهم حوالي 286,997 مستوطنا، منهم 210,420 مستوطنا في القدس، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني." [36] وحسب وكالة "وفا" فإن "الاستيطان تضاعف بنسبة 600%، منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993 (ولم تتأثر وتيرته رغم) تبدل الحكومات الإسرائيلية، وإن تواصل الاستيطان يؤكد على أن الكل متفق على تهويد الأرض الفلسطينية وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي. (...) كما تضاعفت "عمليات الهدم والمصادرة في الضفة والقدس بنسبة 450% في العام (2016) مقارنة بالعام 2015، (...) بالأضافة إلى "تضاعف بيع وتسويق الوحدات الاستيطانية بنسبة 850% في العام 2016 مقارنة بالعام 2015،" (...) بالتالي فإن أعداد المستوطنين تزداد مع كل يوم و"وفقا للمعلومات واعتبارا من تاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من العام 2015 (أي مع مطلع العام 2016)، بلغ تعداد المستوطنين ما يزيد عن 765 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية." [37] غير أن مجلس "يشع" (مجلس المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية) أعلن في 21 / يناير 2018 أن مجموع المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس بلغ 635.708 مستوطنين مع مطلع العام 2018 حيث يستوطن "في الضفة الغربية 435.708 مستوطنين يستوطنون في 150 مستوطنة". وفي القدس يستوطن "نحو مئتي ألف مستوطن[38]. وبغض النظر عن الفوارق النسبية في الأرقام فإن العملية الاستعمارية جارية على قدم وساق دون توقف. وهو ما يعني أن نسبة المستوطنين إلى عدد السكان الفلسطينيين تتغير مع كل يوم جديد لصالح المشروع الاستعماري الماضي قدما نحو تحقيق هدفه الاقتلاعي الإحلالي على حساب أصحاب الأرض الأصليين، وبالتالي تصفية الحل السياسي بشكل متدحرج. لا سيما وأن هذه الزيادة غير المشروعة خلقت واقعاً جيوديمغرافياً معقداً ومعطلاً عملياً لخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وهو ما تهدف إليه القيادة الإسرائيلية بكل مكوناتها الحزبية والسياسية والدينية والأمنية، وخاصة في زمن الليكود حيث أصبح المستوطنون "قوة سياسية صاعدة في المجتمع الإسرائيلي. (وأمست) الصهيونية الدينية رأس الحربة الفكرية والأيديولوجية لهذه القوة السياسية." [39] ليس هذا فحسب، بل إن المستوطنين تمكنوا من إعادة صياغة الصهيونية "وإنتاجها من جديد بشكل لا يعود فيه هذا التوتر بين الدين والدولة، بين المسياني والواقعي، بين التاريخ وخارج التاريخ، بين اليهودية والصهيونية، بين "أرض إسرائيل" وبين دولة إسرائيل وشعب إسرائيل".[40] وفق ما أكده عدد لا بأس به من الباحثين الإسرائيليين.

دولة استعمارية واحدة، لا دولتان

ظهر في الأونة الأخيرة مفهوم "دولة المستوطنين" بين عدد من الكتاب والباحثين في الشأن الإسرائيلي. وهذا المفهوم غير دقيق نظرياً وعملياً. لأن المشروع الصهيوني الاستعماري، مشروع واحد يتم تنفيذه على مراحل ووفقا للتطورات الجيوبولتيكية. وبالتالي

فإن عملية الفصل بين الركيزة الأولى إسرائيل، التي قامت على أنقاض نكبة الشعب الفلسطيني في العام 1948، وبين الاستيطان الجاري في الأراضي المحتلة عام 1967، **هي عملية فصل تعسفية وغير واقعية لعدة عوامل:**

- **أولاً:** لأن كل قادة الحركة الصهيونية الاستعمارية أكدوا تاريخيا على أن مشروعهم يمتد "من النيل إلى الفرات".
- **ثانياً:** بعد الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل، لم يتم تحديد حدودها لا في الدستور ولا في أي وثيقة رسمية إسرائيلية.
- **ثالثاً:** صرح قادة إسرائيل من العمل والليكود ومنذ اليوم الأول لنشوئها، أن أقدام الجنود الإسرائيليين، هي التي تحدد حدود إسرائيل، وتم إيراد العديد من الإقتباسات من تصريحاتهم في مناسبات مختلفة قبل احتلال العام 1967 وبعدها وحتى الآن (2018).
- **رابعاً:** يجري تمدد المشروع الاستعماري الصهيوني ارتباطا بالتطورات السياسية والأمنية، حيث تم التأكيد من قبل قادة دولة التطهير العرقي الإسرائيلية منذ خمسة عقود، بأن هدفهم إقامة دولة "إسرائيل الكاملة" على الأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر. حيث صرح نفتالي بينت، وزير المعارف (التعليم) بهذا الصدد للقناة الثانية الإسرائيلية يوم الخميس الموافق 2016/6/2:" طالما تواجدنا هنا (في الحكومة)، لن تقوم دولة فلسطينية على شارع 6، ولن يتم تقسيم القدس. سنقف كالجرف الصامد ضد الأخطاء التاريخية." وأضاف "لا يجوز تقبل المبادرة السياسية، ولا المضي في عملية سياسية. أنا الزعيم الوحيد في إسرائيل، الذي يقول لن تقوم هنا فلسطين، وأصررت في الخطوط العريضة على الحكومة (مبادىء اتفاق الائتلاف الحاكم) على أن لا يتم التطرق بتاتا إلى شيء اسمه دولة فلسطين." وعمق ذلك أوفير أكينوس، وزير العلوم والتكنولوجيا (الليكودي) في حكومة الائتلاف الحاكم خلال وضع حجر الأساس لبناء مسرح في جامعة أرائيل الواقعة في مستعمرة أرائيل في الضفة: "أوجه رسالة للذين يطرحون مبادرات للتسوية مع الفلسطينيين، نحن سنبقى هنا، وأرائيل، هي عاصمة شمال الضفة". وتابع " نحن نبني مستوطنات ولا نخلي مستوطنات." [41] وهنا استخدام إكينوس لمفهوم "عاصمة الضفة" مجازيا ولا يعني وجود دولتين، وبهدف التأكيد على أن إسرائيل لن تنسحب من أي جزء احتُلَّ عام 1967.

وكان نتنياهو بعد توليه رئاسة الحكومة الأولى في العام 1996، صرح قائلا:" إن الفلسطينيين سوف يتأقلمون ويتعودون على خفض مستوى طموحاتهم الوطنية." ودعا إلى "التكيف مع الواقع، وإلى تقبل فكرة أن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود الرابع من حزيران، ولن تقلص نفسها ببناء حائط برلين داخل عاصمتها." (ويقصد هنا القدس وجدار الفصل العنصري، الذي أقامه شارون، وهو بذلك استبق إقامة الجدار عمليا) وعمق رؤيته الاستعمارية بالقول "إن الضفة الغربية يجب أن تكون جزءاً من إسرائيل." وأكد على "أن السلام قد انهار وتحطم، وأنه لم يكن هناك عملية سلام، وقد شاهدنا انهيار الصفقة الأساسية لأوسلو". (هآرتس 1998) أي بعد توقيعه على اتفاقية "واي ريفر"، وهو على رأس الحكومة الأولى، التي قادها من 1996 - 1999، وليس خارجها.

وكان داني دانون، عضو الكنيست ونائب وزير الحرب الإسرائيلي (الآن سفير إسرائيل في الأمم المتحدة)، دعا في مقالة له في صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية في الذكرى العشرين لاتفاقية أوسلو عام 2013 إلى "إلغاء اتفاقية أوسلو، التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير عام 1993." [42] وأكد ذلك أيضاً أفيغدور ليبرمان، رئيس "لجنة الخارجية والأمن" في الكنيست حينذاك للمناسبة نفسها قائلاً للإذاعة الإسرائيلية " إن اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين أدت إلى تدهور وضع إسرائيل في الساحتين الإقليمية والدولية. إن احتمال التوصل إلى اتفاق شامل مع الفلسطينيين خلال الفترة الزمنية المحددة بالاتفاقية "ليس إلا وهماً." [43]

وفي المناسبة ذاتها بعث 16 عضواً في الكنيست الإسرائيلي من الائتلاف الحكومي برسالة إلى رئيس الحكومة نتنياهو، قالوا فيها حسب صحيفة "معاريف" الإسرائيلية " ندعو رئيس الحكومة إلى طرح موقفنا الواضح أمام وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، بأن إسرائيل لن تعود إلى مسار أوسلو، ولن تسلم أقاليم من "الوطن" إلى السلطة الفلسطينية." [44] (وقع على الرسالة رؤساء لجان في الكنيست و6 نواب للوزراء، هم ياريف ليفين (رئيس لوبي من أجل أرض إسرائيل) وأوربت ستروك، وداني دانون، نائب وزير الحرب، وزئيف ألكين، نائب وزير الخارجية، وتسيبي حوطبلي، نائبة وزير المواصلات، وأوفير أكونيس، نائب وزير، وإيلي داهان، نائب وزير الأديان، وآفي فارتسمان، نائب وزير التعليم، إلى جانب عدد آخر من أعضاء الكنيست، وجميعهم ينتمون لأحزاب الليكود و"إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي").

وتكريساً لهذا الخيار الاستعماري أجمع حزب الليكود في 31 كانون الأول / ديسمبر 2017 على ضم الضفة الفلسطينية كلها، عندما صادق مركز الليكود بالاجماع على قرار يلزم أعضاء الحزب على العمل من أجل ضم الضفة الغربية لإسرائيل، وتم التصويت على النص الآتي:" في الذكرى السنوية الخمسين لـ "تحرير" أراضي "يهودا والسامرة"، بما فيها القدس، "عاصمتنا الأبدية"، تدعو اللجنة المركزية مسؤولي الليكود المنتخبين إلى العمل من أجل السماح بالبناء الحر وتطبيق قوانين دولة إسرائيل وسيادتها على جميع مناطق الاستيطان "المحررة في يهودا والسامرة." [45]

وبالتالي لم يعد نفتالي بينت وحده في الائتلاف الحاكم من يدعو لرفض وجود دولة فلسطينية بين البحر والنهر، فهذا حزب الائتلاف الحاكم (الليكود) يلحق به، وينافسه على تصفية التسوية السياسية. ورغم أن تصويت حزب الليكود ليس ملزما، وحتى يعطي مصداقية لخياره الاستعماري، اتجه لتشريع قراره في الكنيست، وهو ما أكدته صحيفة "يديعوت أحرونوت" حين كتبت " والآن تحول قرار المركز إلى مشروع قانون قدمه عضو الكنيست "يوآف كيش"، بعد زيارة نائب الرئيس الأميركي مايكل بنس (لإسرائيل)، وتوبيخ دونالد ترامب للفلسطينيين." وتابعت الصحيفة الإسرائيلية "ومن المنتظر في الأيام القادمة، أن يطلق منتدى "متحدون للسيادة"، الذي يضم مئات من أعضاء مركز الليكود حملة تسمى "صنع التاريخ"، والتي تهدف إلى الضغط على أعضاء الكنيست والوزراء من أجل دفع قانون السيادة." وأضافت الصحيفة "وقال أرئيل مورالي، عضو المنتدى "متحدون للسيادة" "نهيء عضو الكنيست كيش، الذي يقود تنفيذ القرار التاريخي في عام 2018 سيصنع الليكود تاريخاً تماماً مثل التاريخ، الذي صنعه دافيد بن غوريون في عام 1948، وموشيه دايان ورابين في عام 1967، ومناحيم بيغن في عام 1977." [46]

وكان عقّب على قرار مركز الليكود، الذي ضم قرابة الألف عضو من الحزب الوزير حاييم كاتس قائلا إن "مركز الليكود يصادق اليوم على تصويت تاريخي يفرض السيادة الإسرائيلية على "يهودا والسامرة" والقدس الكبرى. أجزاء الدولة، هذه هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وستبقى هكذا إلى أبد الآبدين." أما وزير الأمن الداخلي والشؤون الإستراتيجية، جلعاد أردان قال في كلمته في المؤتمر "إن الليكود، هو الذي فرض السيادة على عاصمة إسرائيل، وهو الذي طبق السيادة على مرتفعات الجولان، وهو الذي سيطبق السيادة على "يهودا والسامرة" حقنا على أرض إسرائيل يبدأ في القدس، في الحرم الإبراهيمي وفي شيلو." وتابع " لن نطبق السيادة بحكم القوة وإنما بالحق "التاريخي" والديني والأخلاقي والتوراتي." أما وزير السياحة، ياريف ليفين فقال في المؤتمر "نحن هنا اليوم لنقول المفهوم ضمنا، - كل أرض إسرائيل، هي أرضنا وسنطبق سيادتنا على جميع أنحاء البلاد ... لقد آن الأوان لإزالة العقبة الكبرى، التي تقف في طريقنا. حان الوقت لتغيير نظامنا القانوني بشكل جوهري."

وأدلى الوزير أوفير أكونيس بدلوه قائلاً إن "فكرة الدولتين لشعبين، هي تصور زال من العالم، ولسعادتي فإن الرئيس الأميركي المنتخب ترامب، يجلس في البيت الأبيض، ولا يقبل هذا الفهم الخاطيء." [47] ولم يترك نفتالي بينت، رئيس حزب البيت اليهودي الفرصة تفوته للتعقيب على قرار حزب الليكود فقال "اجتزنا مرحلة أخرى تفصل بين الفكرة الخطيرة للدولة الفلسطينية، التي حملت معها الأضرار الأمنية والمقاطعة لإسرائيل فقط. أدعو (حزب) "يوجد مستقبل" للانضمام إلى هذة المبادرة الهامة والتنصل من فكرة دولة "داعش" على شارع 6." المحاذي لحدود الرابع من حزيران 1967.

في حين علق أمين عام حزب "البيت اليهودي"، نير أورباخ بالقول "من المؤكد أننا نهيء الليكود هذا المساء. أخرجتمونا من غوش قطيف (مستعمرة كانت مقامة في قطاع غزة)، نظمتم حملة ضدنا، واسميتمونا متطرفين. أعطيتم خطاب بار إيلان عن إقامة فلسطين، ولم تتراجعوا عنه حتى الآن. وفي النهاية تبنيتم موقف البيت اليهودي الصحيح. أهلا بكم." [48] وهكذا نجد شبه اجماع إسرائيلي على عملية الضم الكلي للضفة الفلسطينية دون استثناء، وهو ما عبر عنه قادة أحزاب الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم: الليكود وحزب البيت اليهودي وحزب بيتنا بقيادة ليبرمان. ومما يشير له بعض المراقبين، بأن قرار مركز الليكود كان ملتبسا وفضفاضا غير دقيق، لأن ما صرح به قادة الحزب واضح وصريح، ولا يحتمل التأويل. أضف إلى تلازم الجانب النظري السياسي عبر إقرار ومصادقة مركز الليكود على قرار الضم، والعمل على تشريعه في الكنيست حاليا مطلع عام 2018 مع الجانب العملي التنفيذي عبر ما أعلن عنه وزير الإسكان والبناء، يوآف غالانت عن خطة لـ "بناء 300 ألف وحدة استيطانية في منطقة "القدس الكبرى"، جزء كبير من الوحدات الاستيطانية المقترحة (ستكون) في المناطق المحتلة 1967." ووفق القناة العاشرة الإسرائيلية فإن "خطة البناء

تمتد على مدار 20 عاما، مليون وأربعماية ألف شيقل خصصت لإعداد الخطة لتصل مستوطنات "نصور هداسا"، "بيتار"، و"جفعات زئيف"، و"بيت شيمش"، و"عطروت" وحتى منطقة التكتل الاستيطاني "غوش عتصيون"، و"عليت"، و"معالية أدوميم"، تهدف الخطة لخلق تواصل جغرافي يهودي والمنطقة المسماة E1". وحسب الوزير غالانت "فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي ستحتاج لحوالي مليون وحدة سكنية خلال العشرين عاما القادمة. (49)

وسلسلة القرارات والقوانين التي تشرعها الكنيست الإسرائيلية تشير للمضي قدما في خيار الضم للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ففي السادس من شباط / فبراير 2017 أقر الكنيست بصفة نهائية قانون تبييض المستوطنات، بعدما أقره بالقراءة الأولى مطلع كانون أول / ديسمبر 2016. "(50) المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويهدف المشرع الإسرائيلي إلى تطبيق "قانونه المدني" في الضفة الغربية، ليس على الأفراد فقط، وإنما على الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً. وتطويراً لهذا القانون، وارتباطا مع مصادقة مركز الليكود على قرار الضم، أصدر المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، بالاتفاق مع وزيرة القضاء، ايليت شكيد توجيهات جديدة إلى جميع نوابه، "تنص على أن أي مشروع قانون حكومي سيلزم، أيضاً النظر في إمكانية تطبيقه في المناطق (الضفة المحتلة)." (...) ووفقا للأمر الجديد، وكجزء من العمل على مشروع قانون حكومي، يجب النظر أيضاً في تطبيق التشريعات في المناطق (الضفة المحتلة)، وفي مسألة المقارنة بين منظومة التشريعات الإسرائيلية وتلك السارية في الضفة، ستضطر كل وزارة يتعلق بها قانون معين إلى تضمينه شرحاً حول سبل تطبيق التشريع في الضفة أيضاً. وإذا تبين بان القانون ليس مناسباً للمناطق (الضفة المحتلة)، سيكون على الوزارة تفسير السبب. هذا يعني أنه بدلاً من منظومتي قانون منفصلتين – داخل الخط الأخضر وخارجه - تجري الآن محاولة لتطبيق القانون الإسرائيلي في المناطق أيضاً." (51)

وتعميقا لإنفاذ القانون الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 اعترفت وزيرة القضاء إيليت شاكيد" أن الجهاز القضائي الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من عملية الاستيطان بالضفة الغربية." وأضافت خلال جولة ميدانية في محكمة مستعمرة "ارئيل" أن الجهاز القضائي منتشر في كل أنحاء إسرائيل." (52) باعتبار أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من دولة الاستعمار الإسرائيلية.

النتيجة الماثلة أمامنا تشير إلى تكامل البعد النظري السياسي مع البعد القانوني مع الترجمة العملية على الأرض عبر مواصلة الاستيطان الاستعماري لضم الضفة الفلسطينية كلها.

- **خامساً:** الامتيازات، التي منحتها وتمنحها حكومات إسرائيل المتعاقبة للمستوطنين تهدف إلى تحفيز عملية الاستعمار في الأرض الفلسطينية، ولمواصلة استكمال المرحلة الثانية من المشروع الاقتلاعي الإحلالي الأم، وليس لبناء دولة للمستوطنين مستقلة أو منفصلة عن إسرائيل. وعلى سبيل المثال لا الحصر ذكرت صحيفة "هآرتس" في 28 كانون الأول / ديسمبر 2017 أن لجنة المالية في الكنيست خلال اجتماعها مساء (27 كانون الأول / ديسمبر 2017) صادقت " في نهاية المدأولات على تقديم 60 مليون شيقل للمستوطنات، منها 20 مليون شيقل لإقامة المستوطنة الجديدة "عميحاي" للمستوطنين، الذين تم إخلاؤهم من الموقع العشوائي "عمونا"، و38 مليون شيقل هبات "تطوير استيطاني للشبان"، وخصصت اللجنة مليوني شيقل للاستيطان في الخليل، كما خصصت اللجنة 117 مليون شيقل لوزارة شؤون القدس بهدف ما يسمى "التطوير السياحي والاقتصادي" للقدس، و"تطوير" مواقع توصف بأنها إرث يهودي، وخصص مبلغ 128 مليون شيقل لسلطة الضرائب والمؤسسات المرتبطة بوزارة المالية." وهي أموال تخص دعم الاستيطان الاستعماري.

من جهة ثانية كشف تحقيق أجرته "هآرتس" النقاب عن دفع مجالس استيطانية ملايين الشواقل خلال السنوات الأخيرة من خلال مناقصات أعدت وفقاً لمعايير محددة لا تنطبق على أحد إلا على حركة "أمناه" الاستيطانية." (53) ونموذج آخر من التكامل بين الجمعيات الاستيطانية والدولة الإسرائيلية يتمثل في جمعية "إلعاد" الاستعمارية، وهي من أغنى الجمعيات غير الحكومية في إسرائيل، تشرف على 70 بؤرة استعمارية في سلوان، تقع أغلبها في منطقة وادي حلوة، وهي أقرب منطقة للأقصى، وتمول الحفريات الإسرائيلية في المنطقة، "وصل مجموع ما نقلته من تبرعات أو تمويلات بين العامين 2006 و2013، ما يقارب 450 مليون شيقل (حوالي 125 مليون دولار)، أي ما يقارب 57 مليون شيقل (حوالي 15 مليون دولار) في العام الواحد."

وحسب تقرير مفصل نشرته صحيفة "هآرتس" في مارس/ آذار 2016 فإن" من بين الـ 450 مليون شيقل المذكورة أعلاه، هناك 275 مليون شيقل لا يعرف بالضبط مصدرها، لكونها تحول للجمعية من شركات مسجلة في المناطق المصنفة "ملاذ ضريبي"، ويمكن حسب قوانينها تسجيل الجمعيات والشركات بلا ملاحقات ضريبية تذكر، مثل جزر البهاما." وهذه الشركات الوهمية تديرها الدولة الإسرائيلية مباشرة أو تشرف على إدارتها بشكل غير مباشر، أو تورد "عن طريق دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، (التي) تعد إحدى الآليات (المتبعة من قبل) الحكومة لتفضيل السلطات المحلية اليهودية الموجودة في الضفة الغربية، مفضلة إياها على السلطات المحلية داخل إسرائيل. فضلا عن أن ميزانية دائرة الاستيطان مصدرها أصلاً من ميزانيات الدولة، لكونها مؤسسة غير حكومية، إلا أنها لا تخضع للقوانين والقواعد الملزمة للوزارات الحكومية في إسرائيل." [54] بالأضافة لذلك لجمعية "إلعاد" مصادر حكومية معلنة "فقد حصلت عام 2014 على 1,4 مليون شيقل (ما يقارب 400 ألف دولار) من ميزانية وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، و200 ألف شيقل (56 الف دولار) من وزارة الثقافة الإسرائيلية." [55] وهناك أوجه تعاون أخرى بين جمعية "إلعاد" والجهات الرسمية الإسرائيلية " بدءاً من تلقي تمويلات من جهات رسمية، أو التغاضي عن أي تجأوزات قانونية، أو تنسيق جولات لطلاب المدارس وجنود الاحتلال .. لبث روايتها الاستيطانية، وصولاً إلى التعاون الكامل وتوكيل "إلعاد" في إدارة مواقع أثرية بلا رقيب أو حسيب."

ويبرز تقرير "الجزيرة نت" أوجهاً أخرى من التعاون بين الجمعية والمؤسسات الرسمية، التي تربطها "بسلطة الآثار الإسرائيلية، وسلطة الحدائق الطبيعية، وشركة تطوير الحي اليهودي، التي تبدو ظاهرة للعيان خاصة في إدارة المواقع الأثرية جنوبي الأقصى المبارك، بما يشمل القصور الأموية، والآثار الموجودة شمالي سلوان (موقف جفعاتي، وعير ديفيد)، والأنفاق المحفورة أسفل سلوان وصولاً للبلدة القديمة." [56] وهذا الإشراف يدر أموالا لتمويل مشاريع الجمعية الاستعمارية، وهو تمويل مباشر لها من قبل الحكومة الإسرائيلية دون إدراجه في الموازنة الرسمية. وبالتالي بروز أي تباينات في الشارع الصهيوني بين المستعمرين الأوائل في دولة إسرائيل وبين المستعمرين الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس، لا يمثل صراعاً وتناقضاً مع المشروع الاستعماري، ولكن رغبة من الأوائل بالحصول على الامتيازات والتسهيلات نفسها، التي يحصل عليها المستعمرون الجدد في أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967. كون الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهجت سياسة منهجية لتشجيع الاستيطان الاستعماري في أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967، وتعتبر المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية "كمناطق أفضلية "قومية" (مناطق تطوير) "أ" و "ب".

وهذا التعريف يضم المستوطنين، ومواطنين إسرائيليين يعملون في المستوطنات أو استثمروا بها، وهؤلاء يتمتعون بمكافآت مالية كبيرة. ست وزارات تقوم بمنح هذه المكافآت، وزارة الإسكان (قروض كبيرة لمشتري الشقق، جزء من القروض يتحول إلى منحة)، مديرية إدارة أراضي الدولة (تخفيض كبير بإيجار الأراضي)، وزارة التربية (محفزات للمعلمين، إعفاء من دفع قسط التعليم في رياض الأطفال وسفريات مجانية للمدارس)، وزارة الصناعة والتجارة (منح للمستثمرين، بنى تحتية لمناطق صناعية إلخ..)، وزارة الزراعة والرفاه (محفزات للباحثين الاجتماعيين) ووزارة المالية (تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات)." [57] ولا يقتصر الأمر عند حدود ما تقدم لتشجيع الاستعمار الاستيطاني في الضفة الفلسطينية، بل إن وزارة الداخلية تمنح "السلطات المحلية في الأراضي المحتلة منحاً كبيرة مقارنة مع تلك المعطاة للسلطات المحلية داخل إسرائيل. في (أعوام الثمانينات والتسعينات) كان معدل المنحة المعطاة للفرد، الذي يسكن في مجلس محلي (يهودي) في الضفة الغربية، أكثر بحوالي 65% من المنحة المعطاة للفرد، الذي يعيش ضمن إطار مجلس محلي داخل إسرائيل. وفي عام 2000، كان معدل المنحة المعطاة للفرد في مجلس محلي إقليمي في الضفة الغربية أكثر بـ 165% من فرد في مجلس إقليمي داخل إسرائيل." [58]

وما زالت الحوافز تتضاعف للمستعمرين الجدد من قبل الحكومات الإسرائيلية لتحقيق الهدف المنشود. الأمر الذي يثير حفيظة المستعمرين الأوائل. لا سيما وأنهم يعتبرون أنفسهم نواة المشروع الصهيوني الصلبة، وهم من أقاموا الركيزة الأساسية لتطور المشروع برمته، غير أن هذا التباين لم يرقَ في أي لحظة سياسية إلى مستوى التناقض. حتى أولئك الإسرائيليين، الذين يدعون أنهم مع تسوية سياسية، ومع الانفصال عن الفلسطينيين، لم يمتلكوا الشجاعة الكافية لشق طريق السلام المستند لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، وما زالوا يراوحون في

الموقع الاستعماري ذاته، غير بعيدين عن التوجه الإستراتيجي للقيادة الإسرائيلية.

- **سادساً:** الدولة والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، هي التي خططت ودعمت وأوجدت الأرضية لنشوء الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967. وما كان يمكن وجود أي مستعمر في هذه الأراضي لولا الخطط المنهجية، والإجراءات والقوانين والممارسات الأمنية والعسكرية، والدعم المباشر ورصد الموازنات الخيالية لتنفيذ المشروع الاستعماري في مرحلته الجديدة لبناء "أرض إسرائيل الكاملة".

وبحسب أيمن عودة، رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست، "يوجد حاليا بتاريخ (2016/11/10) 10 نواب و5 وزراء يقيمون في المستوطنات الإسرائيلية (يشمل تسيبي حوطبلي، نائبة وزير الخارجية، لأنه لا يوجد وزير خارجية الآن) ويلفت عودة النظر إلى أن "هذا العدد قد ينقص أو يزيد بفترات قريبة، لأن هناك الكثير من الاستقالات بعد إقرار "القانون النرويجي، الذي يتيح لوزير أن يتنازل عن حقه بعضوية الكنيست لصالح زميل له من حزبه، ويستطيع أن يعود ثانية على حساب زميله إن شاء".[59] وفي الكنيست ال19 السابقة كان عدد الأعضاء، الذين يقيمون في المستعمرات " قد بلغ 15، منهم 8 من حزب "البيت اليهودي." [60] ولم تكن هذه الزيادة اعتباطية أو ناتجة عن حسابات شخصية فقط، إنما وفق رؤية سياسية تهدف إلى الربط العميق بين مكونات الدولة الإسرائيلية والمشروع الاستعماري في مرحلته الجديدة للتأصيل لوجود المستعمرين في كل مواقع القرار الإسرائيلي: التنفيذي والتشريعي والأمني - العسكري والاقتصادي والثقافي - التربوي والديني. وبالتالي فإن حكومة إسرائيل، التي تضم وزراء ونواب وزراء من المستعمرين الجدد، هي التي تقرر في التوسع الاستعماري بشكل منهجي ومعد مسبقا وفق خطط موجودة، ويتم العمل على تنفيذها ارتباطا بالتطورات السياسية والأمنية. وليس مجلس الاستيطان الاستعماري في الضفة الفلسطينية (يشع) هو من يقرر، وإن اتخذ أي قرار في بناء أي وحدة أو بؤرة أو مستعمرة جديدة، فيكون بإيعاز وتوافق ضمني، ثم علني ومباشر، مع الحكومة الإسرائيلية. وهذا يتناقض مع اعتقاد بعض الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يفترضون، بأن الاستيطان وتوسعه وزيادة عدد ممثليه في الهيئات التشريعية والتنفيذية يتم بمعزل عن المخطط العام للمشروع الصهيوني، على سبيل المثال يقول شيباح فايس، المحاضر في العلوم السياسية، والذي تولى رئاسة الكنيست عن حزب العمل 1992-1996: " إن زيادة تمثيل المستوطنين في الكنيست، يشير إلى تجذر الفكر الاستيطاني وتعمق تطبيق المشروع الاستيطاني داخل الوعي الإسرائيلي العام." [61] وكأن الوعي والفكر الاستيطاني منفصل عن المشروع الاستعماري الأم أو طارىء عليه، وليس نتاج عملية غرس وتعبئة تاريخية في وعي اليهود الصهاينة، وبالتالي اجتزاء تعمق الفكر الاستيطاني في الوعي العام بارتفاع عدد الأعضاء من المستوطنين في البرلمان، فيه مجافاة للحقيقة، وتغييب للمشروع الصهيوني الاستعماري، الحامل التاريخي للفكر والوعي الاستعماري المتأصل في المجتمع الإسرائيلي.

وهذا ما عكسه المستوطنون أنفسهم خلال العقود الماضية، بأن مشروعهم، هو "مشروع دولة، وليس حركة استيطانية منزوعة العلاقة مع الدولة، أي أن الرأي العام الإسرائيلي قد تبلور على هذه القاعدة." [62] وبالتالي فالحديث عن "دولة المستوطنين" وبغض النظر عن الخلفيات، وكأنها جزء خارج سياسة وبرامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والدينية، يتنافى مع شروط الواقع والعملية الاستعمارية بمكوناتها كلها.

ودليل أضافي على ما تقدم "أقرت الحكومة الإسرائيلية خلال جلستها الأسبوعية يوم الأحد (2016/10/9)، السماح لما يعرف بـ "لواء الاستيطان" المسؤول عن تطوير المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وكذلك البناء في المناطق النائية الإسرائيلية باستئناف عمله مجدداً." كما أقرت "الحكومة الإسرائيلية بالاجماع اقتراح وزير الزراعة، أوري أريئيل، الذي تضمن أيضاً أساساً قانونياً جديداً، يحكم العلاقة بين الحكومة و"لواء الاستيطان" بما يسمح بعودة "اللواء" إلى العمل بكامل طاقته في مجال تعزيز المستوطنات." [63]

ولمزيد من توضيح وتعميق عمليات الترابط الديالكتيكي بين الحكومة والاستيطان وأدواته التنفيذية، تم إقرار قانون لـ "تشريع" وتبييض البؤر الاستيطانية المقامة على أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967 في الكنيست الإسرائيلي مطلع شباط / فبراير 2017. كما يجري البحث في قانون جديد بشأن دمج الكتل الاستيطانية: معاليه أدوميم، وغوش عتصيون واريئيل وغيرها بالقانون والجغرافيا الإسرائيلية، الذي سربت بعض بنوده في 2016/7/18، ويشكل في حال إقراره خطوة متقدمة في ترسيخ الحل الاستيطاني الاستعماري على حساب أي حل سياسي مطروح

أو قد يطرح لاحقاً. وهناك مشاريع قوانين تصب في ذات الاتجاه، منها على سبيل المثال مشروع قانون "ضم الضفة الفلسطينية"، الذي صادق عليه مركز الليكود في 31 كانون أول / ديسمبر 2017، وهو قيد التداول في أروقة الكنيست مع مطلع عام 2018.

أثر الاستيطان على الحل السياسي

هذا التوسع الاستيطاني الاستعماري المطرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وخاصة في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، العاصمة الفلسطينية الأبدية، شكل منذ خطواته الأولى عبر مشروع ألون 1967 وما تلاه من مشاريع باسماء وعناوين مختلفة: كمشروع غاليلي، وشارون فوخمان، وشمعون بيرس، ونتنياهو، وفي السياق طرح مشاريع "التقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني" و"المملكة المتحدة"، ومشروع الحكم الذاتي في كامب ديفيد الأولى المصرية – الإسرائيلية، واتفاقية أوسلو 1993، وكامب ديفيد 2 عام 2000، وخطة خارطة الطريق 2003، ومؤتمر أنابوليس 2007، وخطة أولمرت، وإيهود باراك، وخطة شارون المتعلقة بالانسحاب أحادي الجانب من غزة 2005 ((هذه الخطة تمت لتسهيل تنفيذ خطة سيطرة جماعة الإخوان المسلمين (حركة حماس) على الشرعية الفلسطينية، وتمزيق وحدة النسيج الوطني والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، لإلهاء الفلسطينيين بانقسامهم، وفي الوقت ذاته مواصلة الاستيطان الاستعماري. ولم تكن حسن نية أو "كرم أخلاق" من شارون)). وهذه الخطة طرحت عام 1988 كواحدة من الخيارات الستة في مركز جافا الإسرائيلي، وهي حصيلة عصف فكري سياسي إستراتيجي بين نخبة من السياسيين والعسكريين والأكاديميين الإسرائيليين لمواجهة التحديات الفلسطينية الصاعدة ممثلة بالانتفاضة الأولى 1987- 1993. وصدرت في كتاب عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت 1990 بعنوان "الدولة الفلسطينية – وجهات نظر إسرائيلية وغربية".

ومن بين الخطط، التي يمكن تسليط الضوء عليها لقياس بارومتر وأثر الاستيطان الاستعماري في أوساط النخب السياسية المؤثرة والفاعلة في الرأي العام الإسرائيلي، وفي ذات الوقت في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي، هي خطة هيرتسوغ، زعيم المعسكر الصهيوني السابق، التي طرحها في "معهد أبحاث الأمن القومي"، الذي عقد في النصف الثاني من كانون الثاني 2016، وصادق عليها مؤتمر حزب العمل المنعقد في السابع من شباط / فبراير 2016، وجاء فيها " أولاً استكمال عملية إنشاء الجدار الأمني الفاصل المحيط بالمستوطنات في الضفة الغربية؛ ثانياً اتخاذ قرار بشأن الانفصال عن 28 قرية فلسطينية محيطة بالقدس الشرقية المحتلة؛ ثالثاً اتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في مجالي الأمن والاقتصاد؛ رابعاً عقد مؤتمر إقليمي بمشاركة كل من مصر والأردن لبحث قضايا أمنية وإستراتيجية." [64] ورفض زعيم المعارضة الرسمي حتى الآن إقامة الدولة الفلسطينية بذرائع واهية.

ولم يبتعد عنه زعيم حزب العمل والمعسكر الصهيوني الجديد المنتخب في يوليو/ تموز 2017، آفي غباي، لا بل عمقه، حينما قال للقناة الثانية الإسرائيلية في أكتوبر/ تشرين الأول 2017 إنه "لن يقوم بإخلاء مستوطنات في إطار اتفاق سلام." وأضاف معبراً عن تمسكه بالمستعمرات الإسرائيلية، حين وصفها بأنها "الوجه الجميل والمتفاني للصهيونية." وتعزيزاً لتوجهه الاستعماري، وللهروب من استحقاقات السلام في حال تبوأ مركزاً مقرراً في السياسة الإسرائيلية، هرب للأمام حين قال إنه "لا يوجد شريك فلسطيني لبناء السلام." وفي ذات الوقت، أعلن عن "رفضه الجلوس أو الائتلاف مع القائمة العربية المشتركة" في أي إنتخابات تشريعية لاحقة. وفي لقاء مع مجموعة من الطلاب في جامعة بن غوريون في تشرين الثاني / نوفمبر 2017 أعلن أن اليسار "نسي ما معنى أن تكون يهوديا"، وهو ما يعني التأكيد على الخيار الاستيطاني الاستعماري على حساب التسوية السياسية. الأمر الذي سمح لـ "زئيف حيفر"، زعيم حركة "أمناه" الاستيطانية بالإستشهاد بتصريحات الزعيم الجديد لحزب العمل، عندما تحدث أمام المؤتمر السنوي لمنظمته، قائلاً " عندما يقول رئيس المعسكر الصهيوني، رئيس المعسكر اليساري، شيئا كهذا – فهذا ليس بتصريح فارغ. يقول الناس إن ذلك للدعاية الإنتخابية فقط، ولكن هناك تقدير هنا للموضع الآمن الآخذ بالإزدياد للحركة الاستيطانية في قلب الشعب اليهودي." وتابع " بالتالي، فإن شخصا يرغب بالفوز بالقيادة عليه أن يقول شيئا كهذا ... يعني أن حركتنا قوية جداً وكبيرة جداً." [65] خطط ورؤى صهيونية استعمارية لا تبتعد عن منطق اليمين المتطرف الحاكم بزعامة نتنياهو، تقوم على ركائز أساسية تتمثل في: لا للدولة الفلسطينية إلا بالاسم في حال أُتيح لها الوجود؛ لا لعودة القدس الشرقية؛ لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار الدولي 194، ولا على أي أساس أو اتفاق؛ لا لتفكيك المستعمرات الإسرائيلية، بل العمل على تطويرها وتوسيعها وتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بتقسيماتها

القائمة على الأرض منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو: الألف والباء والجيم؛ السيطرة الكاملة على الثروات الطبيعية وخاصة الآبار الجوفية للمياه؛ وعدم الانسحاب من الأغوار، واعتبارها الحدود الجنوبية الشرقية لدولة التطهير العرقي الإسرائيلية.

وهذا ما لخصه نتنياهو في خطاب له أمام الكنيست في 2011/5/16 بالقول "إن سبب النزاع، هو، رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب "اليهودي". وأكد أن غالبية الشعب الإسرائيلي تلتف حول ثوابته، وهي كالآتي: أولاً ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة "قومية" للشعب "اليهودي"؛ ثانياً ضرورة أن يفضي اتفاق السلام إلى إنهاء النزاع، ووضع حد للمطالب (الفلسطينية بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، وعودة اللاجئين، والإفراج عن أسرى الحرية.. إلخ)؛ ثالثاً حل قضية اللاجئين خارج حدود دولة إسرائيل؛ رابعاً إقامة الدولة الفلسطينية (دون أن يحدد حدودها ولا طبيعة مكوناتها، ولا أين تكون، وكيف تكون، مجرد اسم هلامي المعنى والدلالة الجيوبوليتكية) في إطار تسوية سلمية فقط، على أن تكون الدولة منزوعة السلاح مع تواجد عسكري إسرائيلي على نهر الأردن؛ خامساً الحفاظ على الكتل الاستيطانية داخل إسرائيل؛ سادساً بقاء أورشليم القدس عاصمة سيادية وموحدة لإسرائيل".[66]

وبالقراءة العلمية لخلفيات الخطاب الإسرائيلي لرئيسي الحكومة والمعارضة (السابق والحالي) وما بينهما يمكن تلمس التناغم والتكامل فيما بيهما، رغم وجود بعض التباينات الشكلية، التي لا تؤثر على جوهر المشروع الصهيوني في مرحلته الجديدة.

وبعد اعتراف الرئيس دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017، دخلت العملية السياسية منعطفاً خطيراً هدد التسوية السياسية برمتها، وأعادها للمربع صفر.

كما أن القرار الأميركي الجديد بشأن القدس، وما رافقه من قرارات وإجراءات أميركية ضد المصالح والحقوق الفلسطينية، وعملية السلام برمتها، فتح شهية حكومة الائتلاف اليميني الحاكم بزعامة نتنياهو لمسابقة الزمن لتوسيع وتعميق خيار الاستيطان الاستعماري على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وشكل الغطاء لمصادقة مركز حزب الليكود على قرار ضم الضفة الفلسطينية، وإعداد مشاريع قرارات لفرض السيطرة الاستعمارية على الأرض الفلسطينية، كما مشروع قانون كيش الليكودي، الذي ذكر سابقا.

ولأهمية قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من الزاوية الإستراتيجية في خدمة المخطط الاستعماري وجد صداً إيجابيا في أوساط القيادات السياسية الإسرائيلية المختلفة، في الحكم والمعارضة على حد سواء، يشابه موافقة الكونغرس عام 1995 على "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، لا بل أكثر، لأن مصادقة الرئيس الأميركي أدخلت القرار حيز التنفيذ الفعلي لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المحتلة عام 1967، وهي إحدى ملفات الحل النهائي. وإعتبرته القيادات الإسرائيلية "إنجازاً تاريخيا". لا سيما وأن تداعياته لا تقتصر عند حدود القدس المحتلة، إنما يمتد ليطال كل مقومات وركائز التسوية السياسية، ويسمح باستباحة إسرائيل الاستعمارية الأرض الفلسطينية كلها دون استثناء.

ووجد القرار، وإعادة التأكيد عليه من قبل الرئيس الأميركي أثناء اللقاء مع بنيامين نتنياهو في المنتدى الاقتصادي في دافوس - سويسرا في 25 كانون الثاني / يناير 2017، أثره المباشر على توجهات رئيس الائتلاف اليميني الحاكم الاستعمارية، حيث طرح رؤية قديمة جديدة لعملية السلام، دعا فيها "المجتمع الدولي للاعتراف بأن التسوية السياسية المستقبلية المحتملة بين إسرائيل والفلسطينيين، ستستند إلى نموذج سياسي لا وجود له حتى الآن في العالم، فالفلسطينيون يتمتعون بالصلاحيات الكاملة بإدارة شؤونهم باستثناء المجال الأمني." وتابع رئيس الوزراء الإسرائيلي "الفلسطينيون يجب أن يتمتعوا بجميع الصلاحيات لكي يحكموا أنفسهم، ولكن ألا يهددوا إسرائيل، نحن سنحافظ على الأمن بشكل شامل، بما في ذلك غور الأردن." وأكد " مجدداً أنه في أي اتفاق سلام ستظل القدس عاصمة لإسرائيل. وإن عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يبعد السلام، لأنه يخلق الأوهام." وأضاف محدداً طبيعة العلاقة مع الفلسطينيين " لا أريد ضم الفلسطينيين كمواطنين، ولا أريدهم أن يكونوا رعايا لنا، يمكن أن يكون لديهم علمهم الخاص وسفارات، هذا نموذج جديد من النظام، يجب أن نعتاد عليه." [67] وبطرحه الجديد لم يأت بجديد، إنما عاد لتأكيد المواقف السابقة حتى بالشكل، وليس بالمضمون فقط. لا سيما وأن السلطة الوطنية لها علمها الفلسطيني، ولها سفاراتها في 138 دولة. وبالتالي لم يخرج عن محددات المشروع الصهيوني في مرحلته الثانية، لأن المستعمرات ستبقى وتتوسع في

الأرض الفلسطينية، والقدس والأغوار ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يكون هناك أي إستقلال أو سيادة للفلسطينيين على أرضهم، وهو ما يعني إقامة كانتونات متناثرة على الأرض الفلسطينية، لا صلاحيات للفلسطينيين على أرضهم، بل إن دورهم يتمثل في إدارة شؤونهم الحياتية فقط. وليسمي الفلسطينيون كانتوناتهم المتناثرة ما شاؤوا دولة أو جمهورية أو إمبراطورية، فهذا سيان بالنسبة لقادة دولة الاستعمار الإسرائيلي.

وبالتدقيق في الرؤية القديمة الجديدة لزعيم الائتلاف الحاكم في إسرائيل تمنع عمليا إسرائيل قيام دولة فلسطينية بين البحر والنهر. كما يحول دون الذهاب لخيار الدولة الواحدة، دولة الأبرتهايد. لإنه وأقرانه في الائتلاف والمعارضة يرفضون ضم الأرض والسكان للدولة الإسرائيلية لخشيتهم من تداعيات ذلك على مشروعهم الاستعماري برمته. كون عدد الفلسطينيين بين البحر والنهر الآن يفوق نسبيا عدد اليهود الإسرائيليين، وهذا خطر داهم وفق الرؤية الإسرائيلية الإستراتيجية.

وبالربط مع ما سيطرحه الرئيس دونالد ترامب بشأن السلام (الصفقة الكبرى)، دعا نتنياهو إلى "الانتظار والاطلاع على مبادرة السلام، التي ستقترحها الإدارة الأميركية الحالية." [68] وهو ما يؤكد التكامل فيما بين نتنياهو وترامب على مضامين "الصفقة"، التي باتت مرفوضة مبدئيا من قبل القيادة الفلسطينية، وهو ما أعلنه المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته الـ 28 المنعقدة في رام الله بتاريخ 13 و14 كانون ثاني / يناير 2018. فضلاً عما حمله خطاب الرئيس محمود عباس في الجلسة الافتتاحية للدورة الـ 28 للمجلس المركزي مساء اليوم الأول (السبت) بالدعوة لذات الموقف. كما كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أعلن مساء السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017 في خطاب متلفز موجه للشعب الفلسطيني وللعالم أجمع، أكد فيه رفضه القاطع لموقف الرئيس ترامب من قضية القدس، العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية. وأعلن عن سقوط الرعاية الأميركية لعملية السلام. منهيا بذلك ربع قرن من الرعاية الفاشلة لعملية السلام. التي أثقلت كاهل القيادة والشعب الفلسطيني، وتركت بصمات معادية لمصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، وبذات القدر وأكثر انحيازا وتماهيا مع المصالح الاستعمارية الإسرائيلية. مما ساهم بمضاعفة وزيادة الاستيطان الاستعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة في الخامس من حزيران عام 1967. كما ألقى بظلال كثيفة على التسوية السياسية، ووضعها في غرفة الإنعاش، وأبعد الأمل والتفاؤل بإمكانية إحداث اختراق سياسي جدي يساهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967، وضمان عودة اللاجئين على أساس القرار الدولي 194.

وما يعمق الاستنتاج القائل بغياب أفق التسوية السياسية، هو المواقف والإجراءات والسياسات العدمية، التي تنتهجها الإدارة الأميركية تجاه القيادة والشعب العربي الفلسطيني، وهو ما يؤكده الرئيس محمود عباس نفسه في خطابه المتلفز في السادس كانون الأول / ديسمبر 2017، عندما شدد على "أن قرار واشنطن بشأن القدس يشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام." وأضاف "أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الجماعات المتطرفة، التي تسعى لتحويل الصراع في منطقتنا إلى حرب دينية." وتابع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "إن الإدارة الأميركية بهذا الإعلان قد اختارت أن تخالف جميع القرارات والاتفاقات الدولية والثنائية، وفضلت أن تتجاهل، وأن تناقض الاجماع الدولي، الذي عبرت عنه مواقف مختلف دول وزعماء العالم وقياداته الروحية والمنظمات الإقليمية." واعتبر موقف الرئيس ترامب بمثابة "مكافأة لإسرائيل على تنكرها للاتفاقات، وتحديها للشرعية الدولية، وتشجيعاً على مواصلة سياسة الاحتلال والاستيطان والأبرتهايد والتطهير العرقي."

غير أن هذا الاستعصاء الإسرائيلي الناجم عن التوسع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي، وبغض النظر عن حجم وعدد المستعمرين الصهاينة والمستعمرات المقامة والشعارات والمواقف الأيديولوجية واللاهوتية والأمنية وغيرها، يمكن أن يتغير بتغير العوامل الذاتية والموضوعية، عندما يختل ميزان القوى لصالح الفلسطينيين العرب. لا سيما وأنه لا وجود لثابت من الثوابت في السياسة. باستثناء ثابت المصالح الخاصة للدول المقررة في مصير الدول ومستقبلها.

كما أن العالم يعيش مرحلة مخاض كبرى منذ الأزمة الاقتصادية الكارثية، التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/ سبتمبر 2008، والتي ما زالت آثارها قائمة، ونتج عنها وجود بقع سوداء على مكانة أميركا العالمية، حيث تراجعت من مكانة القطب الأوحد المسيطر والمقرر في السياسة الدولية إلى قطب رئيسي إلى جانب أقطاب أخرى، تنافسه على زعامة العالم، وتعمل على التدمير المنهجي للإمبراطورية الأميركية دون أن تدخل في حرب مباشرة معه. ولعل إنتخاب الرئيس الأميركي الجديد، دونالد ترامب

في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر 2016 يعكس عمق الأزمة، التي تعيشها الولايات المتحدة الأميركية، ويهدد مكانتها الداخلية والدولية. ولهذا العامل دور أساس في تغيير المعايير السياسية المرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإضعاف موقع إسرائيل، رغم وجود الجاليات واللوبيات اليهودية الصهيونية أو المتأسرلة في أميركا وأوروبا. مع أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة متنبهة لمجمل التطورات العالمية، وتعمل بشكل حثيث للتشبيك ونسج التحالفات مع الأقطاب الدولية الأخرى مثل: روسيا والصين والهند والبرازيل وحيثما أمكنها ذلك بما في ذلك مع الدول العربية، وذلك لاستباق أية تحولات دراماتيكية قد تؤثر على مستقبل وجودها برمته، وليس فقط ما يقتصر على الحل السياسي.

وقبل الذهاب بعيداً في قراءة التحولات الجيوبوليتيكية في خارطة العالم والوطن العربي، فإن القراءة المسؤولة والواقعية تشير بشكل جلي، أن تنامي دور المستوطنين في الدولة الإسرائيلية، المرتبط ارتباطا عضوياً بالمشروع الكولونيالي الاقتلاعي الإجلائي والإحلالي في مرحلته الثانية، والذي يتمثل في بناء "دولة إسرائيل الكاملة" ترك بصماته الدامغة على مستقبل أي حل سياسي. لأنه لا يوجد في القيادات الإسرائيلية اليمينية والمتطرفة منها واليسارية والوسط، السياسية والحزبية والعسكرية والدينية من هو قادر على دفع استحقاق عملية السلام وخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967. وجميع قادة إسرائيل من مختلف المشارب والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية والعقائدية الدينية يدورون في حلقة مفرغة، لا تبتعد قيد أنملة عن استكمال المرحلة الثانية من المشروع الاستعماري الإسرائيلي. مما يحول دون الاقتراب من عتبة الحل السياسي. لا بل إن شمس الحل السياسي آخذة في الغروب مع حلول كل يوم جديد. وتضاعف انعدام الأفق السياسي مع وصول الرئيس ترامب لسدة الحكم في الولايات المتحدة مطلع العام 2017، لإنه تعامل مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق المعايير العقارية، معايير الصفقات التجارية، وليس وفق الأسس والنواظم والقوانين السياسية والقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بالتسوية السياسية، مما دفعه لإتخاذ قرارات قاتلة وعدمية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أن فريقه المساعد لا يختلف عنه، لا بل إنه أكثر سفوراً في ولائه لإسرائيل ومشروعها الاستعماري، ونتاج خضوعه للتيار الأفنجليكاني المتصهين، الذي ينتمي إليه، المنشق عن الكنيسة الإنجليكانية، ولابتزازه من قبل جماعات الضغط (الإيباك) والقوى المتطابقة مع الرؤية الاستعمارية الإسرائيلية.

ومع أن الاتجاه العام في أوساط العالم لا يتوافق مع التوجهات الأميركية المتناقضة مع خيار السلام، وأيدت ودعمت دول العالم في مجلس الأمن القرار الدولي 2334 الصادر في 23 كانون الأول / ديسمبر 2016، وهو من أهم القرارات الأممية المؤكد على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية. كما صوتت 129 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار الرافض لاعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في 21 كانون الأول / ديسمبر 2017، رغم تهديد ووعيد الولايات المتحدة للدول، التي ستصوت لصالح القرار. مع ذلك انحازت دول العالم لجانب الحقوق الفلسطينية، ولخيار السلام. إلا أن شبه الاجماع الدولي الداعم لعملية السلام، لم يرق إلى مستوى التقرير في إنفاذ قرارات الشرعية الدولية منذ سبعة عقود خلت، أي منذ عام 1948 (النكبة) الفلسطينية، لم تكن (الإرادة الدولية) معنية بولادة الدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم الدولي رقم 181، لكنها دعمت نشوء وتطور الدولة الإسرائيلية الاستعمارية، وهيأت لها كل مقومات البقاء. مع أن القرار الأممي ينادي بإقامة دولتين على أرض فلسطين التاريخية، الأولى إسرائيلية "على مساحة 56,74% والدولة العربية الفلسطينية على مساحة ال42,88% وبقاء إقليم القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة لها تحت الوصاية الدولية."[69] ولا يتعلق الأمر برفض أو قبول الفلسطينيين والعرب للقرار الأممي، بل بالإرادة الدولية وخاصة الدول الاستعمارية الراسمالية، التي تواطأت مع دولة التطهير العرقي الإسرائيلية في تجاوزها وتماديها على قرار الهدنة في العام 1949، وسمحت لها بالتمدد واحتلال ما مساحته 78% من أرض فلسطين التاريخية، وغضت النظر عن ضم الضفة الفلسطينية للأردن 1950 ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وسعت حتى لتهميش قضية اللاجئين وعودتهم إلى أرض وطنهم الأم، مع أن القرار الأممي 194، يربط بين عودتهم والاعتراف بدولة إسرائيل، بمعنى أنه في حال لم يعد اللاجئون الفلسطينيون لا يتم الاعتراف بدولة إسرائيل من قبل الأمم المتحدة. وتم تجاهل هذا الربط، والاكتفاء بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية إنسانية، مما يكشف طبيعة التآمر الراسمالي الغربي على الحقوق السياسية الفلسطينية. لأنه عمل بشكل منهجي على طي تلك الحقوق فوق أرفف الأمم المتحدة حتى قامت الثورة الفلسطينية المعاصرة 1965 وأعادت الاعتبار

للقضية الوطنية، كما وانتزعت العديد من القرارات العربية والأممية لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وعادت إدارة الرئيس دونالد ترامب لتلاحق قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقامت مع نهاية كانون ثاني / يناير 2018 بتخفيض المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) إلى النصف فدفعت 60 مليون دولار من المطلوب منها في النصف الأول من العام، وهو مبلغ 125 مليون دولار، مع أنها أكبر ممول لوكالة "الأنوروا". وتهدد بقطع المساعدات إن لم يعد الفلسطينيون لطاولة المفاوضات مع إسرائيل. ليس هذا فحسب، بل وتصفية (الأونروا) نهائيا للتخلص من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما عبر عنه بشكل صريح جيسون غرينبلات، المبعوث الأميركي للمنطقة، أثناء لقائه مع القناصل الأوروبيين المعتمدين في القدس نهاية كانون الثاني / يناير 2018، قائلا إن واشنطن " تريد أن تنهي عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، إذ "لا يعقل أن تظل الوكالة تعمل إلى أبد الدهر، يجب أن نضع تاريخا محددا لعملها." معتبر" أن الأجيال الجديدة من اللاجئين ليست لاجئة، لأنها ولدت في أرض جديدة." [70] وتجاهل مساعد الرئيس الأميركي للشرق الأوسط قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني (العربي) الإسرائيلي، وخاصة القرار الدولي 194 الصادر في 1949، الذي ربط بين "عودة الفلسطينيين لديارهم ووطنهم الأم، وبين اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل." أضف إلى أنه غض النظر عن المعايير المزدوجة، التي تنتهجها الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه قيام إسرائيل بجذب يهود العالم لاستعمار فلسطين التاريخية، وأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة عام 1967، الذين اعتبر مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 22 كانون الثاني / يناير 2018" عودتهم حقاً مشروعاً، حملوه معهم في المنفى طيلة 2000 عام." أما الفلسطيني اللاجىء منذ سبعين عاما، وهو صاحب الأرض والوطن الأم فلسطين يجب عدم السماح له بالعودة "لأنه ولد في بلد آخر." الأمر الذي يشير إلى أن الإدارة الجديدة ماضية في خيار تصفية القضية الفلسطينية وفق مصالح إسرائيل الاستعمارية، وإعفائها من تطبيق كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحقوق ومصالح الفلسطينيين.

ولم يتوقف الأمر عند حدود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بل قامت الإدارة الأميركية بتخفيض مساعداتها لميزانية الأمم المتحدة في أعقاب تصويتها ضد قرار ترامب الاعتراف بالقدس بقيمة 285 مليون دولار أميركي. الأمر الذي اعتبرته صحيفة "الغارديان" البريطانية "أنه عقاب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عقب اعتراض معظم دول العالم المنضوية تحت قبة الأمم المتحدة على قراره باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل." وقالت نيكي هيلي، مندوبة أميركا في الأمم المتحدة "إن ميزانية العام المقبل ستنخفض بما يزيد عن 285 مليون دولار، كما سيتم إجراء تخفيضات غير محددة في مهام الإدارة والدعم للأمم المتحدة." وتابعت تقول "لن نسمح بعد ذلك باستغلال سخاء الشعب الأميركي!!." [71] وهو ما يعني حرباً مفتوحة من قبل إدارة ترامب على الأمم المتحدة، ما لم تتوقف عن دعم الحقوق الفلسطينية، وعملية السلام على حد سواء.

يؤكد ما تقدم، أن حصيلة ما يجري منذ حوالي 25 عاماً، أي بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو 1993 كان أشبه بدخول نفق مظلم، لم يتمكن الفلسطينيون ومعهم العرب والعالم من تحقيق قفزة جدية لبلوغ السلام الممكن والمقبول. رغم أن القيادة الفلسطينية تنازلت عن التطبيق الكامل لقرار التقسيم الدولي 181، وقبلت بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو عام 1967، لا تزيد عن 22% من مساحة فلسطين التاريخية، ومع ذلك رفضت إسرائيل الاستعمارية مبدأ وجود دولة فلسطينية بين البحر والنهر، وعملت بكل الوسائل للحؤول دون إقامتها. وتواطأت معها الولايات المتحدة الأميركية، الراعي الأساسي لعملية السلام، وما زال موضوع إقامة الدولة الفلسطينية في عالم الغيب، رغم تمسك الشعب العربي الفلسطيني وقيادته الشرعية بذلك. لكن هذا التمسك شيء وغياب الدعم الدولي الحقيقي شيء آخر. وهو ما يؤكد مجددا عدم ارتقاء الامم المتحدة والأقطاب الدولية لمستوى الدعم الحقيقي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران / يونيو1967، حتى وإن تبنوا خيار حل الدولتين على الحدود المذكورة. لأن هذا التبني يحتاج إلى روافع أممية تلزم قادة إسرائيل بتنفيذه.

لكن الشعب العربي الفلسطيني وقيادته السياسية يستطيعون تغيير قواعد اللعبة السياسية إذا أعادوا النظر بآليات تعاملهم مع دولة الاحتلال الإسرائيلية، وجعلوا الاحتلال مكلفاً فعلاً من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وفق خطة منهجية مدروسة ومعد لها بشكل جيد، وفرغت لها أداة كفاحية مؤهلة وشجاعة، ووضعت لها الإمكانيات الضرورية، واتبعت آليات عمل مختلفة عن ما هو عليه الحال. وبحيث تدحرج العملية الكفاحية

لمرحلة العصيان المدني العام، الذي يتيح للقيادة فعليا وقف كل أشكال التنسيق مع دولة التطهير العرقي الإسرائيلية. ولقد لاحظنا كم أثرت هبة تشرين الأول / أكتوبر 2015، مع أنها ولدت بلا أب أو أم، وتركت تسير بشكل عفوي دون إرشاد أو توجيه. ومع ذلك بقيت تقارع سلطات الاحتلال والمستوطنين حتى أيار/ مايو 2016. وشكلت بالمعايير النسبية رافعة للنضال الوطني، رغم الأخطاء، التي وقعت، أو لازمتها.

كما أن هبة بوابات المسجد الأقصى، التي تبنتها القيادة والشعب بمختلف مكوناته واتجاهاته، رغم محدودية زمنها من 14 إلى 28 تموز/ يوليو 2017 إلا أنها تمكنت من تحقيق إنجازات وطنية هامة، وأكدت للعرب والعالم، وخاصة الإدارة الجمهورية الأميركية ولقادة إسرائيل، أن القدس، هي عاصمة الدولة الفلسطينية الأبدية. ولم ولن تكون جزءاً من دولة الاستعمار الإسرائيلية. وبالتالي في ظل وجود آليات عمل برنامجية وطنية جديدة ومغايرة عن السياسة المتبعة منذ عام 2005، يمكن للشعب والقيادة الفلسطينية قلب الطأولة، ووقف حالة التدهوره المرعبة للقضية الفلسطينية، والحؤول دون التمدد السرطاني الاستيطاني الاستعماري على ما تبقى من أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967.

بناءً على ما تقدم، يمكن وضع عدد من السيناريوهات المحتملة في مسار العملية السياسية:

- **أولاً**: مواصلة إسرائيل مشروعها الاستيطاني الاستعماري وضم الضفة الفلسطينية وليس فقط المنطقة (ج: 2)، مع إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً لإدارة شؤونهم الخاصة، وحصر مشروع الدولة في قطاع غزة؛
- **ثانياً**: حل السلطة الوطنية نتاج الهجمة الاستيطانية بالتلازم مع دعم من الولايات المتحدة، خاصة بعد وصول الرئيس الجمهوري الجديد ترامب للبيت الأبيض الداعم لإسرائيل، والذي أعلن عن تبنيه خياراتها للحل، ورفضه للضغط عليها، وقد يصل الأمر لإيقاف الدعم المالي لها، مما يؤدي عمليا لانهيار مؤسساتها.
- **ثالثاً**: إنفجار الحالة الشعبية الفلسطينية بشكل أوسع وأعمق مما كان عليه الوضع في هبة تشرين الأول/ إكتوبر 2015، وهبة تموز/ يوليو 2017، والحراك الشعبي المتصاعد منذ اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول / ديسمبر 2017، المتبنى من قبل القيادة السياسية وفصائل العمل الوطني، والذي يمكن أن يصل لمرحلة الانتفاضة الشعبية الشاملة إذا وضعت الخطة البرنامجية، والأداة المناسبة، والآليات، والإمكانيات المادية، والأهم في حال تلازم مزاج الشارع الفلسطيني مع توجهات القيادة الفلسطينية، وزالت الفجوة وعدم الثقة بينهما. وفي حال استشعرت الجماهير الفلسطينية، أن مصير قضيتها دخل النفق التصفوي الجدي، عندئذ لن تنتظر قراراً، خاصة وإن حالة السخط والغضب الشعبي بلغت درجة الغليان منذ زمن نتيجة فقدان الأمل بمردود التسوية السياسية، ولأن الاستيطان الاستعماري لم يبقِ، ولم يذر من الأرض الفلسطينية شيئا، فضلا عن الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة ضد المواطنين في كل الوطن الفلسطيني دون استثناء، لذا ستهب دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية العليا. وهذا قد يخلط كل الأوراق في الساحة ومع سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ويعيد الأمور إلى المربع صفر، وهنا القيادة الفلسطينية قد تعلن العصيان المدني الشامل، لا سيما وأن قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته الـ 28 في كانون الثاني / يناير 2018 يصب في هذا الاتجاه، الذي سيكون له الأثر البالغ على مركبات الاستيطان الاستعماري برمته، ويفرض على القيادة الإسرائيلية، نتاج الكلفة العالية للاستيطان الاستعماري، التراجع عن خيار "دولة إسرائيل الكاملة" والقبول باستقلال الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.
- **رابعاً**: الدفع باتجاه الدولة الواحدة، دولة "الأبرتهايد". التي تحمل في طياتها إحداث زلزال ديمغرافي وسياسي خطير يهدد المشروع الكولونيالي الصهيوني برمته. وهذا ما حذرت منه صحيفة "نيويورك تايمز" في افتتاحيتها تحت عنوان "إسرائيل تحفر قبراً لحل الدولتين" استهلتها بالقول "إن السياسيين اليمينيين الإسرائيليين يطبقون، وبتشجيع من إشارات الدعم المقدمة من واشنطن، وفوضى السياسة الإسرائيلية الداخلية، تدابير يمكن أن توجه ضربة قاضية إلى إمكانية إقامة دولة منفصلة للفلسطينيين، أو ما يسمى بحل الدولتين." وأشارت الصحيفة إلى كيفية "سعي "القوميين" المتطرفين الإسرائيليين طويلاً إلى إقامة دولة يهودية واحدة تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط." وغمزت الافتتاحية بشكل واضح من إعلان جامعة "بار إيلان" 2009، فقالت "بينما دعم (في الماضي) رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حل الدولتين شفوياً، فقد قوضه باستمرار،"[72] من خلال مواصلة خيار الاستيطان

الاستعماري، ومجمل السياسات، التي انتهجتها حكوماته الأربعة المتعاقبة المستمرة حتى الآن شباط / فبراير 2018، وتوجت بمصادقة مركز الليكود على قرار ضم الضفة الفلسطينية في اليوم الأخير من عام 2017، والذي بات يناقش في الكنيست لإقراره.

ولخشية زعيم الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم من ذلك، أعلن بعد لقائه الرئيس ترامب في منتدى "دافوس" كانون الثاني / يناير 2018 رفض خيار الدولة الواحدة، ولكنه لم يضع رؤية سياسية تستجيب لمصالح الشعبين، ولمرتكزات التسوية السياسية، والقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، وترك الباب مفتوحا للمضي بتنفيذ مشروع "دولة إسرائيل الكاملة" من النهر إلى البحر. رغم أنه يعلم جيدا أن عدد ابناء الشعب الفلسطيني بين البحر والنهر تجاوز الستة ملايين نسمة. وهذا العدد في ازدياد دائم، ولن تتمكن عمليات الهجرة اليهودية من ردم الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين الصهاينة، خاصة وأن هناك هجرة مضادة من إسرائيل للخارج هرباً من آفاق الواقع المظلم. أضف أن الوصول إلى خيار الدولة الواحدة، سيلقي بظلال كثيفة على كل المجتمع الإسرائيلي، ويفقده الأمل بالمستقبل الآمن، إلا إذا سلم بالقبول بالمساواة الكاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضائية للفلسطيني، عندئذ تصبح الدولة، دولة كل مواطنيها بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو اللون.

ويصل للاستنتاج القاتم الكاتب الصحفي الإسرائيلي "آري شبيط"، الذي كتب مقالا في صحيفة "هآرتس" بعنوان " إسرائيل تلفظ أنفاسها الأخيرة ..." جاء فيه " يمكن أن يكون كل شيء ضائعا، ويمكن أننا اجتزنا نقطة اللاعودة، ويمكن أنه لم يعد من الممكن إنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان، وتحقيق السلام، ويمكن انه لم يعد بالإمكان إعادة إصلاح الصهيونية وإنقاذ الديمقراطية وتقسيم البلاد." وتابع يقول "إذا كان الوضع كذلك، فإنه لا طعم للعيش في البلاد (...) يجب فعل ما اقترحه روعل ألفر قبل عامين، وهو مغادرة البلاد. إذا كانت "الإسرائيلية" واليهودية ليستا عاملين حيويين في الهوية، وإذا كان هناك جواز سفر أجنبي." وأضاف محذرا من انهيار إسرائيل قائلاً" من هناك، من بلاد القومية المتطرفة الألمانية الجديدة، أو بلاد القومية المتطرفة، يجب النظر بهدوء ومشاهدة دولة إسرائيل، وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة." وطالب القيادات الإسرائيلية كلها على وقف الانهيار، لأنها هي، وليس أحداً غيرها من يستطيع فعل ذلك، بقوله " إن باراك أوباما وهيلاري كلينتون ليسا هما اللذين سينهيان الاحتلال. وليست الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، هما اللذين سيوقفان الاستيطان. القوة الوحيدة في العالم القادرة على إنقاذ إسرائيل من نفسها، هم الإسرائيليون أنفسهم. وذلك بابتداع لغة سياسية جديدة، تعترف بالواقع، وبأن الفلسطينيين متجذرون في هذه الأرض." وأضاف مفندا أكاذيب وجود آثار للهيكل الثالث أو غيره من الآثار اليهودية قائلا " لعنة الكذب، هي التي تلاحق الإسرائيليين. ويوما بعد يوم تصفعهم على وجوههم بشكل سكين بيد مقدسي وخليلي ونابلسي، أو بحجر جماعيني أو سائق حافلة من يافا وحيفا وعكا." [73] وبالتالي على الإسرائيليين إعادة نظر جدية في خطابهم السياسي والعقائدي لبناء ركائز السلام، والسماح باستقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، التي طردوا منها عام 1948.

- **خامساً**: نتاج مواقف الرئيس ترامب المعادية للإخوان المسلمين (يعتقد أن هناك تراجعاً نسبياً للإدارة الأميركية تجاه الإخوان المسلمين مع مطلع 2018، حيث بدأت تغازلهم، وتمد الخيوط معهم) ومن بينهم حركة حماس، ووضع اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على قائمة "الإرهاب" الأميركية في الثاني من شباط / فبراير 2018، ومع حدوث تقدم نسبي في ملف المصالحة الوطنية إثر لقاء واتفاق قيادتي حركتي "فتح" و"حماس" في 12 تشرين الأول / أكتوبر 2017 بعد أن حلت حركة حماس اللجنة الإدارية، وسلمت المعابر، وسمحت للحكومة الشرعية برئاسة الدكتور رامي الحمد لله بالسيطرة على محافظات الجنوب. ورغم كل العقبات وعوامل الكبح من قبل المعارضين للمصالحة والوحدة الوطنية في حركة حماس تحديداً، إلا أن الاتجاه العام لقطار الوحدة يمضي قدما وإن بخطى بطيئة ومتعثرة في المحطات المختلفة، يمكن للقيادة الفلسطينية الاستفادة من هذا المناخ الإيجابي والسعي لإقناع قيادتها (حركة حماس) بتوطين نفسها في المشروع السياسي الوطني عبر تشكيل حزب يمثلها، وبالتالي فتح أفق لتجسيد خيار المصالحة الوطنية، وإعادة الاعتبار للوحدة الوطنية بعد أحد عشر عاماً من الانقلاب والانقسام، وتعزيز المكانة الوطنية أمام التحديات الإسرائيلية والأميركية وغيرها، مما قد يسهم في تحرك دولي لصالح إلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة 1967، والسماح بإقامة الدولة الفلسطينية، خاصة وأن دور الولايات المتحدة كمقررة وراعية للعملية السياسية

لم يعد قائما بعد اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذا ما قررته القيادة الفلسطينية في المجلس المركزي الفلسطيني في دورته ال28 كانون الثاني / يناير 2018، بإيجاد إطار دولي لرعاية عملية السلام، وتعمل من أجل خلق هذا الإطار الأممي، ويساعد في ذلك تضامن العالم المتنامي مع المصالح والحقوق الفلسطينية، ومع خيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967.

- **سادساً:** في حال حدوث تطورات غير منظورة في المشهد العربي ارتباطا بما تشهده الساحة الدولية من مخاض إستراتيجي على مواقع ومكانة الأقطاب الدولية، يصبح المستقبل غير البعيد (عقد أو أكثر قليلا من الزمن) مفتوحاً على حدوث تطورات مغايرة لما هو مطروح من حلول حاليا.

المستقبل مفتوح على مصراعيه أمام التطورات بالاتجاهين الإيجابي والسلبي. ولكن هذا مرهون بصناع القرار الفلسطيني، وأيضاً بإمكانية خروج الفصائل الوطنية من أزماتها البنيوية العميقة، وبطي صفحة انقلاب حركة حماس على الشرعية الوطنية، الذي مضى عليه حتى الآن أحد عشر عاماً، وتماثل الشعب للعافية عبر تعزيز وتعميق خيار الوحدة الوطنية على أساس حقيقي، ومن خلال شراكة سياسية حقيقية لا شكلية، وعبر تجديد الشرعيات على المستويات المختلفة وخاصة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعبر تعزيز العلاقات مع الدول والشعوب العربية الشقيقة ونخبها السياسية، وتوسيع دائرة التحالفات الدولية. فإن المستقبل سينحو بالاتجاه الإيجابي، والعكس صحيح.

المراجع

1. ويكيبيديا - الموسوعة الحرة، الصفحة الرئيسية، مؤتمر كامبل بنرمان 1907/1905، لندن.
2. د. مهند مصطفى، "المستوطنون من الهامش إلى المركز - رؤية المستوطنين للصراع: من "غوش أمونين" إلى البيت اليهودي" ص9، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، مؤسسة الأيام/ رام الله، 2013.
3. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان - الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (1967 - 2013) ص10، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)2014، مؤسسة الأيام/ رام الله.
4. د. مهند مصطفى، "المستوطنون من الهامش إلى المركز..."، مصدر سابق، ص10/9.
5. المصدر سابق، ص10.
6. المصدر نفسه، ص17/16.
7. المصدر نفسه، ص17.
8. المصدر نفسه، ص18.
9. خالد عايدة، "الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة - خلال عهد الليكود 1977 - 1984"، ص3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1986.
10. صخر حبش، بحث بعنوان "المخطط الصهيوني المستقبلي وتحديات المشروع الحضاري العربي"، ص42/41، منشور في مجلة "آفاق"، العدد الرابع، السنة الأولى، صيف 1999.
11. نواف الزرو، مقال "لاءات أولمرت ورؤية بن غوريون للحدود"، صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ 2007/2/20.
12. صخر حبش، بحث "المخطط الصهيوني المستقبلي..."، مصدر سابق، ص42.
13. صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، 20 أيلول 2016.
14. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان ..."، مصدر سابق، ص43.
15. خالد عايدة، "الاستعمار الاستيطاني ..."، مصدر سابق، ص7/6.
16. أمطانس شحادة وحسام جريس، كتاب "دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات)، ص14، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، كانون الأول 2012، مطبعة مؤسسة الأيام/ رام الله.
17. خالد عايد، "الاستعمار الاستيطاني، مصدر سابق، ص13.
18. د. فادي نحاس، "إسرائيل والأغوار (بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم)، ص37/36، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، كانون الأول 2012، مطبعة مؤسسة الأيام/ رام الله.
19. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان ..."، مصدر سابق، ص34.
20. المصدر السابق، ص18.
21. كمال الخالدي، كتاب "الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973، ص127، صدر عن الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، 1984.
22. حمد موعد، كتاب "إسرائيل والمتغيرات الدولية"، ص46، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق/سوريا، الطبعة الأولى، 1991.
23. المصدر السابق، ص72.
24. جيفري أورنسون، كتاب "مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع"، ص3، مصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

25. د. محمد المصري، "نظرية الأمن الإسرائيلي"، ص26، صدر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة كتاب الرؤيا رقم 2، الطبعة الأولى، تموز 2008.
26. المصدر السابق، ص28.
27. جوني منصور، مصدر السابق، ص20.
28. خالد عايد، مصدر سابق، ص14.
29. المصدر السابق، ص14.
30. المصدر نفسه، ص16.
31. المصدر نفسه، ص17 و18 .
32. يونس السيد، "الليكود تنظيماً وممارسة"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 208، تموز 1990، ص48-49..
33. جوني منصور، كتاب "إسرائيل والاستيطان ..."، مصدر سابق، ص21.
34. المصدر السابق، ص48.
35. المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
36. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير 2016/5/15.
37. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/7/12.
38. صحيفة "يسرائيل هيوم" 2018/1/21.
39. د. مهند مصطفى، "المستوطنون من الهامش إلى المركز"، مصدر سابق، ص13.
40. المصدر السابق، ص14.
41. موقع "دنيا الوطن" الإلكتروني. 2016/5/2.
42. مركز الإعلام، الشأن الإسرائيلي، عدد (350)، بتاريخ 2013/9/22، وكالة ميلاد الإخبارية.
43. المصدر السابق.
44. المصدر السابق.
45. أضواء على الصحافة الإسرائيلية، نشرة يومية تصدر عن وزارة الإعلام الفلسطينية بتاريخ 2018/1/1.
46. صحيفة "يديعوت أحرانوت" 2018/1/29.
47. أضواء على الصحافة الإسرائيلية 2018/1/1، مصدر سابق.
48. صحيفة "يديعوت أحرونوت" تاريخ 2017/12/31.
49. الموقع الإلكتروني "مدار نيوز" تاريخ 2017/12/23.
50. موقع "الجزيرة نت" تاريخ، 2017/2/7.
51. أضواء على الصحافة الإسرائيلية، تاريخ 2018/1/1.
52. وكالة "معا"، تاريخ 2017/12/27.
53. صحيفة "الرأي" الأردنية، الجمعة الموافق 2017/12/29.
54. تقرير مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، أيار 2002.
55. موقع "الجزيرة نت"، الجمعة 2017/8/18.
56. المصدر السابق.
57. تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي... (بتسيلم)، أيار 2002، مصدر سابق.
58. المصدر السابق.
59. أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة في الكنيست، لقاء مباشر معه.
60. صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، 2013/1/15.
61. صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، 2004/4/16.
62. جوني منصور، "إسرائيل والاستيطان..."، مصدر سابق، ص67.
63. موقع "وللا" الإلكتروني، 2016/10/9.
64. صحيفتا "هآرتس" و"يديعوت أحرونوت" الإسرائيليتان، تاريخ 2016/1/20، والمركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية (مدار) 2016/2/9.
65. موقع تايمز أوف إسرائيل، تاريخ 2017/12/16.
66. موقع "واللا" الإسرائيلي، تاريخ 2011/5/16.
67. صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية. تاريخ 2018/1/27.
68. المصدر السابق.
69. الموسوعة الفلسطينية، تقسيم فلسطين، الصفحة الرئيسية. ت.
70. صحيفة "الحياة" اللندنية، تاريخ 2018/2/2.
71. موقع" دنيا الوطن" الإلكتروني، تاريخ 2017/12/27.
72. صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، 2018/1/5.
73. محمد صادق الحسيني، مقال منشور في صحيفة "البناء" المصرية، تاريخ 2017/8/12.